

الهيئة العامة للأوقاف
GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF

أوقاف
AWQAF



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير
السنوي

2021

1443-1442







خادم الحرمين الشريفين

الملك محمد بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله





صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس

الوزراء وزير الدفاع

حفظه الله





فهرس المحتويات

أولاً

القسم التمهيدي

1/1 تقديم

12

2/1 تعريف المصطلحات
والاختصارات

16

3/1 الملخص التنفيذي

18

ثانياً

التقرير التفصيلي

1/2 المقدمة

22

2/2 التوجه الاستراتيجي

24

3/2 موجز الأداء

36

4/2 أبرز الأعمال والإنجازات

38

الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء الموجهة
للهيئة

38

الأعمال والإنجازات

40

المحور الأول: التنظيم والرقابة

40

المحور الثاني: المصارف والبرامج التنموية

48

المحور الثالث: التخطيط والتطوير

50

المحور الرابع: المخاطر المؤسسية والأمن السيبراني

54

المحور الخامس: الأصول الوقفية ومراكز الخدمات

56

المحور السادس: التواصل المؤسسي

58

5/2 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

64

6/2 التحديات

65

ثالثاً

نظرة عامة على الوضع
الراهن للهيئة

66

1- نبذة عن الهيئة

2- التنظيم الإداري

3- وضع القوى البشرية

4- الوضع الراهن للمباني

خاتمة

78





01

أولاً

القسم التمهيدي

1/1 تقديم

2/1 تعريف المصطلحات والاختصارات

3/1 الملخص التنفيذي



1/1 تقديم

الهيئة والقطاعين الوُففي وغير الرّبّحي كافة، يشرفني أن أرفع لمقامهما جزيل الشكر والامتنان، على جهودهما المتواصلة لمدّ هذّين القطاعين الحيويّين، وترسيخ ذُورهما الاقتصادي والاجتماعي والتموي.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير لإخواني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة، وجميع منسوبي الهيئة في مختلف مواقع عملهم، الذين أسهموا في تحقيق إنجازات الهيئة، بما بذلوه في سبيل إنجاح سير الأعمال، وبما تميزوا به من الحرص الدائم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وتحقيق مزيدٍ من الإنجازات النوعية في قطاع الأوقاف في المملكة، ولا تزال قصص النجاح مستمّرة -بفضل الله تعالى- دون توقّف في مختلف ميادين العمل الوُففي؛ من منطلق الحرص على تعزيز ذُور هذا القطاع وتكريس فاعليته، وفق إستراتيجية التنمية الاجتماعية، وأهداف رؤية المملكة 2030.

إن ما تحقّق من إنجازات مبهجة كان بتوفيق وفضلٍ من الله تعالى، ثم بالدّعم غير المحدود من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله-، فياسمي ونيابةً عن مجلس إدارة ومنسوبي

م. أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف



كلمة

معالي رئيس مجلس الإدارة

يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف لعام 2021 والتي أنهت به الهيئة عاماً آخر من الجهد والعطاء لتطوير القطاع الوُففي وتعزيز ذُوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ليتواكب مع رؤية طموحة واستشراف واعد لمستقبل مشرق لهذه البلاد المباركة!

1/1 تقديم



كلمة

محافظ الهيئة العامة للأوقاف

بكامل الشعور بالمسؤولية الوطنية الجسيمة، واصلت الهيئة العامة للأوقاف في العام 2021م مسيرة إنجازاتها الهادفة إلى مزيد من تنظيم وتمكين قطاع الأوقاف، وتسهيل إجراءاته، وتنمية أثره، وتفعيل دوره التنموي اقتصادياً واجتماعياً، إيماناً منها بأهمية هذا الدور، وبأن القطاع الوقفي من القطاعات الواعدة التي يتزايد إسهامها في التنمية والنهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

وقد كان العام 2021م عام التعافي السنوي من تداعيات جائحة كورونا، والتخلص أو التخفيف من آثارها السلبية في جميع مستويات العمل؛ وقد أسهمت الهيئة -إلى جانب عددٍ من الجهات الأخرى- في الجهود الرامية إلى التخلص من تلك الآثار.

وقد حرصت الهيئة على تحقيق مستهدفاتها التنموية والاستراتيجية، وتعظيم عوائد الأوقاف، ورفع الكفاءة التشغيلية، بما يحقق تطوير القطاع الوقفي، وتحقيق المنفعة للمتعاملين معه، كما يتضح السعي الجاد والحديث نحو مزيد من تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين من الأوقاف، والعمل على تحقيق رضاهم، وتنويع قنوات التواصل مع العملاء؛ لضمان تقديم خدمات عالية الجودة تساهم في زيادة رضاهم، وتيسير وسائل توفير تلك الخدمات، ولاسيما من خلال العناية بأتمتتها وإتاحتها إلكترونياً. كما شهد ذلك العام مزيداً من الجهود باتجاه التحول الرقمي؛ إيماناً من الهيئة بأثره المرجو على القطاع الوقفي من تطوير للخدمات المقدمة، وذلك من خلال العديد من المشاريع والمبادرات في هذا الميدان. كما طوّرت الهيئة دورها الرائد في مجال المصارف والبرامج التنموية، إذ بلغ مقدار الدعم

قرابة 602 مليون ريال، أنفقت في مختلف مجالات المنح؛ لزيادة الإسهامات في التنمية المجتمعية، إلى جانب طرح مبادرات وبرامج تساهم في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية. ويضم هذا التقرير سرداً لأبرز الإنجازات المتحققة في العام 2021م، بما فيها الشراكات والمشاريع والمبادرات التي تحققت الإسهام الفعّال في مختلف المجالات التنموية وفي دعم النشاط الاقتصادي، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 للقطاع الوقفي. وقد تحققت تلك الإنجازات بتيسير الله - سبحانه وتعالى - وتوفيقه، ويسرني أن أقدم بالشكر الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، فيشيرني أن أتوجه لمقامهما الكريم بعميق الشكر والتقدير والامتنان، كما أتوجه بالشكر الجزيل

لجهود كل من أسهم في مواصلة مسيرة إنجازات الهيئة للعام المنصرم، ابتداءً من معالي رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، وجميع زملائي منسوبي الهيئة، الذين بذلوا من جهودهم وأوقاتهم في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، ولا يفوتني أن أشكر جميع العاملين في القطاع الوقفي وغير الرّئحي، وفي مختلف القطاعات ذات العلاقة.

وسنسعى جاهدين للعمل على تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 للقطاع الوقفي، واستكمال الجهود لتطويره ليكون أحد القطاعات المساهمة بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ونسأل الله تعالى العون والتوفيق، وأن يلهمنا الصواب في القول والفعل.

عماد بن صالح الخراشي

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف
محافظ الهيئة

2/1 تعريف المصطلحات والاختصارات

الوقف:

هو حبس العين المملوكة والتصدق بمنفعتها على جهة بر لا تنقطع.

الوقف العام:

هو الوقف المشروط على أوجه بر عامة معيّنة بالذات أو بالوصف.

الوقف الخاص (الأهلي):

هو الوقف المشروط على معيّن من ذرية أو أقارب، بالذات أو الوصف.

الوقف المشترك:

هو الوقف الذي اشترك في شرطه أكثر من نوع من أنواع الوقف. الوقف: هو منشئ الوقف.

الواقف:

هو منشئ الوقف.

وثيقة الوقف:

ما يثبت به الوقف من مستندات أو وثائق معتبرة شرعاً ونظاماً.

شُرط الواقف:

هو الصيغة التي يحددها الواقف بشأن الوقف أو إرادته أو مخرجه أو ناظره أو الموقوف عليه.

الموقوف عليه:

هو المستفيد / المستفيدون من الوقف وفق شُرط الواقف.

مخرّف الوقف:

هو الجهة التي تُخرّف لها غلة الوقف، وتكون حسب شرط الواقف.

النظارة:

التصرّفات التي تحقّق مصلحة عين الوقف وإيراده، من المحافظة عليه، وتأجير، وتنميته، وإصلاحه، والمخاضمة فيه، ومخرّف غلته، وذلك وفقاً لشُرط الواقف.

الناظر:

هو من يتولى نظارة الوقف، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

أعيان الأوقاف:

هي الأوقاف التي يُستفاد منها مع بقائها بعينها.

الكيانات غير الربحية:

هي الجهات التي تقدّم خدمات أو منتجات، ولا تهدف إلى الربح.

الصناديق الوقفية

الاستثمارية:

هي صناديق غير محدّدة المدّة، جميع وحداتها موقوفة وغير متداولة وغير متاحة لعموم الناس، ويعود ريعها للجهات المستفيدة من الصندوق، وتستفيد منها الكيانات غير الربحية والمؤهلة وفق الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للأوقاف.

الصناديق الوقفية التنموية:

هي صناديق وقفية مخصّصة لمجالات تنمية محدّدة تُتيح لعموم الناس المساهمة فيها، ويخرّف ريعها على المجالات التنموية وفق شُرط الواقف من خلال الكيانات غير الربحية.

مراكز الخدمات:

هي مراكز مخصّصة في خدمة عملاء الهيئة لتقديم الخدمات والاستشارات وتسهيل الإجراءات، ويتم تأسيسها في مختلف مناطق المملكة.

النظام:

نظام الهيئة العامة للأوقاف المعتمد بالمرسوم الملكي رقم م/11 وتاريخ 26/2/1437هـ.

لجان المجلس:

هي اللجان المشكّلة عبر مجلس الإدارة والمرتبطة به، وتشمل: اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستشارية، ولجنة الرقابة والمراجعة الداخلية.

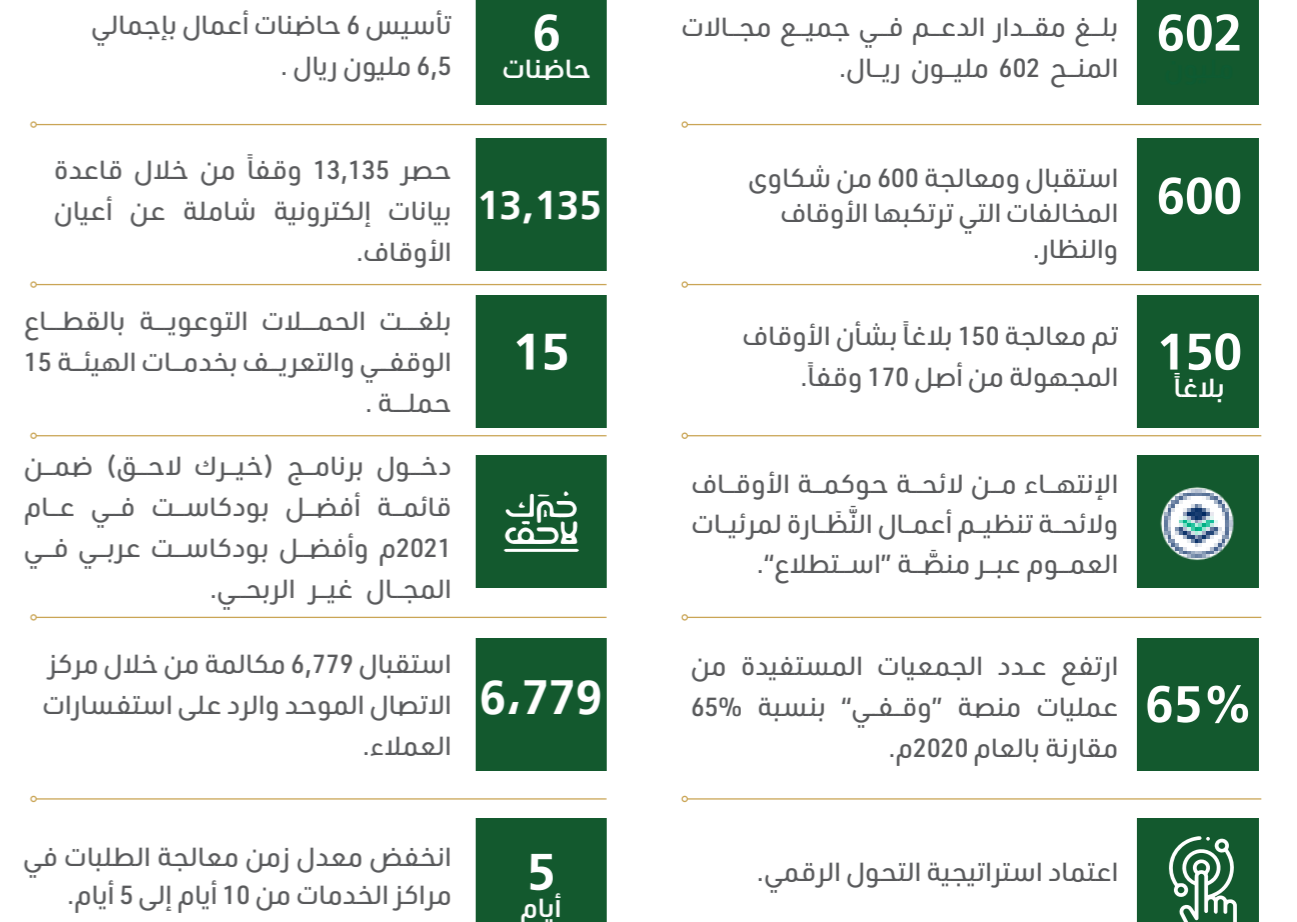
دليل الإجراءات:

هو دليل ينظّم ويحدّد إجراءات وصلاحيات مخرّف وتنفيذ شُرط الواقف ودور الجهات ذات العلاقة.

دليل الصلاحيات:

هو دليل ينظّم صلاحيات المستويات الإدارية المختلفة في الهيئة وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.

3/1 الملخص التنفيذي





5/2 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

6/2 التحديات والدعم المطلوب

4/2 أبرز الأعمال والإنجازات

الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء الموجهة للهيئة

الأعمال والإنجازات

المحور الأول: التنظيم والرقابة

المحور الثاني: المصارف والبرامج التنموية

المحور الثالث: التخطيط والتطوير

المحور الرابع: المخاطر المؤسسية والأمن السيبراني

المحور الخامس: الأصول الوقفية ومراكز الخدمات

المحور السادس: التواصل المؤسسي

02

ثانياً

التقرير التفصيلي

2/1 المقدمة

2/2 التوجه الاستراتيجي

3/2 موجز الأداء

التقويم السنوي لمؤشرات الأداء الرئيسة للجهة.

حالة المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية.

1/2 المقدمة

يسرُّنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف الذي يعرض إنجازاتها خلال العام 2021م (1442-1443هـ)، والتي انطلقت من رسالة الهيئة وسنغيتها الحثيث لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتعزيز دورها التنموي اقتصادياً واجتماعياً.

ويتضمّن هذا التقرير سرداً لأبرز الإنجازات التي تحقّقت، والمشاريع التي نُقّدت والتي قيد التنفيذ، والمبادرات التي أُطلقت، والتطلّعات المستقبلية، معززاً بالإحصائيات اللازمة، والربط بالأهداف الاستراتيجية للهيئة، واستراتيجية التنمية الاجتماعية، وبأهداف ومبادرات وبرامج وركائز رؤية المملكة 2030.

وقد أُعدّ هذا التقرير استجابةً لمتطلّبات المادّة رقم 29 من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/13) وتاريخ 3/3/1414هـ، والتي نصّها: "على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كلّ سنة مالية تقريراً عمّا حقّقته من إنجازات مقارنةً بما وردّ في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحُسن سير العمل فيها"، وبالاسترشاد بدليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية الذي صدرت الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء رقم 233 وتاريخ 1443/4/18هـ.

ونأمل أن يعكس هذا التقرير الجهود المبذولة خلال العام 2021م، في ظلّ الدعم غير المحدود من قيادتنا الرشيدة، وفي ظلّ جرّص الهيئة والقطاعين الوقفي وغير الربحي على الإسهام الفعّال في النهضة المتصاعدة لوطننا الحبيب وتحقيق رؤية المملكة 2030.



2/2 التوجه الاستراتيجي

الرؤية



أن تكون الهيئة الداعم الرئيس للنهوض بقطاع الأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

الرسالة



تنظيم الأوقاف وتطويرها والمحافظة عليها وتنميتها، بما يحقق شروط الواقفين، ويعزز من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة ورؤية المملكة 2030.

القيم



المسؤولية الاجتماعية

نُساهم في بناء مجتمع يتحقق فيه التكافل الاجتماعي.



تحقيق مقاصد الشريعة

سنحقق مقاصد الشريعة في القطاع الوُفقي.



المسؤولية التنموية

ندرك أهمية دورنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



التعلم والاحترافية

سنجتهد في التعلم واكتساب المعرفة لنهض بالعمل الوُفقي.



الصّدق والسّفاية

مبدؤنا الصّدق والسّفاية والإخلاص.



تعظيم الأثر التنموي

نحرص على أن تكون إنجازاتنا مقرونة بنتائج ذات أثر تنموي.






روح الفريق الواحد

يجمعنا روح الفريق الواحد.








1 - الركائز والأهداف الاستراتيجية:

تطوير الأنظمة وحوكمة قطاع الأوقاف

- 1) تحديث الأنظمة لتكون أكثر مرونة وملاءمة للاحتياجات الراهنة والمستقبلية. 
- 2) زفَع مستوى الحوكمة، وتطوير متطلبات الإفصاح. 
- 3) تعزيز الرقابة والشفافية. 

تنمية قطاع الأوقاف


- 1) زفَع مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. 
- 2) تطوير بيئة العمل الوؤفي. 
- 3) جذب واقفين جُدد. 

- 4) تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية. 
- 5) تنوع محفظة الأوقاف الاستثمارية. 

تعزيز التميز المؤسسي

- 1) بناء القدرات المؤسسية للهيئة. 
- 2) تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي. 

تطوير المصارف

- توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر. 

تنوع مصادر الدخل

- تنوع مصادر الدخل للهيئة. 

2 - الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الأساسية:

الركيزة الأولى

تطوير الأنظمة وحوكمة قطاع الأوقاف:

(1) تحديث الأنظمة لتكون أكثر مرونة وملاءمة للاحتياجات الراهنة والمستقبلية:

تطوير الأنظمة واللوائح الحالية، واقتراح أنظمة ولوائح وسياسات جديدة تهدف إلى تمكين القطاع الوقفي للقيام بأدواره الاجتماعية الاقتصادية والتنموية.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- عدد الممكّنات النظامية والمحفّزات الموجهة لتحسين مستوى الإقبال على المنتجات الوقفية.
- عدد الوثائق التنظيمية الخاصة بالأدوار الرئيسية للهيئة.

(3) تعزيز الرقابة والشفافية:

زفّع مستوى الالتزام بنظام الأوقاف ونظام الهيئة العامة للأوقاف واللوائح التنفيذية؛ لحماية أصحاب المصالح، والحفاظ على سلامة ونزاهة العمل الوقفي، والحدّ من حالات عدم الالتزام، ومعاقبة المخالفين، وزيادة وعي العاملين في العمل الوقفي، وتعزيز ثقافة الالتزام لديهم.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- نسبة الوعي بالمتطلبات التنظيمية التي تقدّمها الهيئة لتعزيز الشفافية وتطوير القطاع الوقفي.

(2) زفّع مستوى الحوكمة وتطوير متطلبات الإفصاح:

زفّع مستوى الإفصاح وتسهيل تدفّق المعلومات المهمة لجميع أصحاب المصلحة بالوقف، وتحسين حوكمة كيانات القطاع الوقفي؛ ممّا يؤدي إلى تعزيز الشفافية والحدّ من المخاطر.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة النمو في الأوقاف الأهلية المسجّلة لدى الهيئة، ذات البيانات المكتملة.
- نسبة الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

الهدف الاستراتيجي

توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر:

العمل على خضّر وتحديد الاحتياجات والأولويات التنموية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوسيع قنوات الإنفاق لتشمل برامج تلبي احتياجات المجتمع السعودي وفق رؤية المملكة 2030، وتطبيق سياسات وضوابط ومعايير تراعي شروط الواقفين، وبناء شراكات تنموية مع مختلف القطاعات لتعزيز هذا الدّور.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة الإنفاق على الاحتياجات التنموية وفق شروط الواقفين.
- عدد الأصول الوقفية المحصورة.
- عدد البرامج التنموية ذات الأثر المنقّدة من عدد البرامج التنموية المحصورة.

الركيزة الثانية تعزيز التميّز المؤسسي

(1) بناء القدرات المؤسسية للهيئة:

العمل على بناء القدرات الداخلية (بيئة العمل، رأس المال البشري، البيانات والمعلومات) الموجهة لتحقيق أداء عالٍ ونتائج مميّزة، وتطوير أنظمتها، وتسهيل وضبط إجراءات أعمالها، وتوفير بيئة عمل محفّزة على الأداء، وثقافة تدعم الانفتاح والشفافية والتواصل المهني الفعّال داخلياً ومع المشتركين في العمل الوقفي، وتبني ممارسات إدارة المعرفة ونموذج مؤسسي مميّز يحنّذ به.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة إنجاز تطوير البنية التحتية التقنية للهيئة.
- نسبة رضا الموظّفين عن بيئة العمل في الهيئة.
- نسبة اكتمال بيانات الأوقاف.

(2) تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي:

العمل على تبني أفضل ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والعمل كذلك على مراجعة وتحديث الأدوار والصلاحيات التنظيمية لإدارتها، وزيادة فعالية مجلس إدارتها ولجانها، وتعزيز الرقابة الداخلية، وزفّع مستوى الشفافية والإفصاح في الهيئة.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة اكتمال ممارسات الحوكمة والامتثال والمخاطر GRC المؤسسية للهيئة.
- نسبة اكتمال ممارسات التميّز المؤسسي للهيئة.
- نسبة الالتزام المؤسسي.

الركيزة الثالثة تنويع مصادر الدّخل

تنويع مصادر الدّخل للهيئة:

العمل على تحقيق النمو والاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدّخل للهيئة وتعزيز مواردها المالية عبر مبادرات استراتيجية عدّة (مقابل مالي للخدمات، خصخصة، منتجات مبتكرة بنماذج أعمال جديدة).

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة التحصيل لعوائد العقارات المؤجّرة المتحصّلة من الديون السابقة.
- نسبة الزيادة من مصادر جديدة لدّخل الهيئة.
- نسبة التحصيل للتعويضات المستحقّة للأوقاف المنزوعة.



تابع - الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الأساسية:

الركيزة الرابعة تنمية قطاع الأوقاف

1) زرع مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

زرع مستوى الوعي بذور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأنه أحد القطاعات المهمة المساهمة في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية على المدى القصير.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- نسبة وعي المستهدفين بدور القطاع والهيئة التنموي

2) تطوير بيئة العمل الوقفي:

تطوير مختلف مكونات قطاع الأوقاف من مؤسسات وأفراد وأنظمة وإجراءات وقواعد بيانات، وخلق مبادرات تسهم في تطوير هذه المكونات، والتركيز على تطوير قدرات العاملين بقطاع الأوقاف من نظار وغيرهم، وتطوير الخدمات المتخصصة لتسهيل العمل الوقفي، وكذلك تطوير الخدمات الإلكترونية ومبادرات التحول الرقمي المقدمة من الهيئة لتطوير القطاع.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- عدد مبادرات التمكين الموجهة للقطاع الوقفي التي تسهم في سد الاحتياجات المحصورة.
- نسبة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من الهيئة.
- نسبة الرضا من البرامج التطويرية المقدمة للمستهدفين في القطاع الوقفي.
- نسبة فاعلية الشراكات المميزة مع الهيئة.

3) جذب واقفين جدد:

تسهيل إجراءات إثبات الأوقاف، وخلق مزيد من الخدمات المتميزة للواقفين والنظار والراغبين في الوقف، وخلق منصات وقفية مبتكرة وجاذبة لزيادة عدد الأوقاف، وتذليل العوائق التي تواجه استقطاب الواقفين.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- عدد المنتجات الوقفية الجديدة.
- نسبة النمو في الواقفين الجدد لجمالي عدد الواقفين المعروفين لدى الهيئة.
- عدد الواقفين الرقميين الجدد.
- انواع الواقفين لدى الهيئة وهم:
 - 1- الاوقاف تحت نظارة الهيئة
 - 2- الاوقاف خارج نظارة الهيئة
 - 3- المساهمين من الواقفين الرقميين

4) تنوع محفظة الأوقاف الاستثمارية:

تطوير آليات الاستثمار، وتنوع المحافظ الاستثمارية، واعتماد استراتيجية للاستثمار تتلاءم مع طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها الهيئة، وتنوع مصادر الإيرادات، وضمان الحصول على عائد استثماري مرتفع، وضمان إدارة الاستثمارات والأموال والأصول بفعالية وكفاءة أكبر، من خلال إنشاء ذراع استثماري يتمثل في شركة "أوقاف".

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

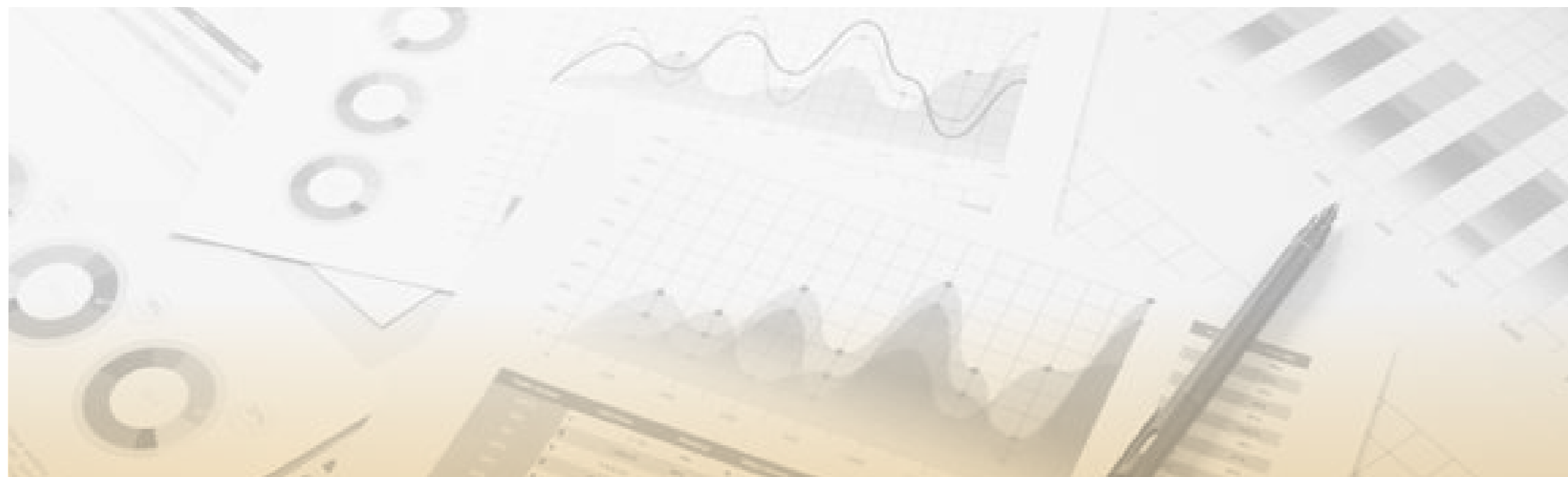
- نسبة التنوع في محفظة الأوقاف الاستثمارية.
- نسبة النمو في عوائد المحافظ المالية.
- نسبة النمو في عوائد المحفظة العقارية.

5) تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية:

المساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية عموماً، والوقفية على الأخص، من خلال دعم عملية التحول في الاستثمار من التوجهات التقليدية إلى صيغ مستحدثة، بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل وتطوير لقدرات العاملين في هذا المجال، وإصدار أدوات وأدلة إرشادية تعزز من هذه الاستدامة.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- عدد المبادرات الممكنة للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية.
- نسبة الدعم المالي للجهات غير الربحية لتحقيق الاستدامة المالية.

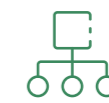


3 - خارطة التنفيذ الاستراتيجي للهيئة والمبادرات الاستراتيجية الممكنة لتحقيق أهدافها ومهامها:



البناء والتشغيل

- تطوير الأنظمة واللوائح القائمة ذات العلاقة بالقطاع الوقفي.
- إعداد الأنظمة واللوائح والسياسات الممكنة للهيئة وللقطاع الوقفي للقيام بذورهما.
- تطوير برامج وأليات الإفصاح والحوكمة.
- تطوير سياسات ومعايير الالتزام والتوعية بها.
- وضع سياسات ضوابط الضرف.
- حصر وتسجيل الأوقاف داخل المملكة وخارجها.
- بناء السياسات والإجراءات والبنية التحتية الداخلية.
- استقطاب وتأهيل الكفاءات.
- بناء الهوية المؤسسية والصورة الذهنية.
- تطبيق نظام لإدارة الأداء في الهيئة.
- بناء وتشغيل إدارة التخطيط الاستراتيجي.
- بناء وتطبيق معايير الحوكمة الداخلية.
- بناء معايير وأليات الإفصاح للهيئة.
- تأسيس الذراع الاستثماري للهيئة (شركة "أوقاف").
- إنشاء مراكز خدمات الأوقاف.



الحوكمة والنمو

- بناء وتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
- بناء استراتيجية للخدمات المدفوعة التي ستقدمها الهيئة لعملائها.
- إعداد استراتيجية الاستثمار.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية التسويق.
- تأسيس وتشغيل مركز الدراسات والبحوث.
- تعزيز الكفاءة والأهلية للأطراف.
- تسهيل إجراءات الأوقاف وأتمتها.
- إنشاء مركز المعلومات.
- حصر شروط الواقفين وتصنيفها وتنفيذها.



التميز والاستدامة

- جائزة التميز الوقفي.
- ابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة والتعريف بها.
- إيجاد حزمة محفزات للواقفين.
- تطوير أوقاف المواقيت.
- تطوير أوقاف الجمعيات الأهلية.
- بناء الشراكات التنموية.
- تطوير " أنظمة العمل الذكية " لإدارة الأوقاف.
- إيجاد بيئة عمل جاذبة.
- تخصيص بعض الخدمات التي تقدمها الهيئة.

4- مستوى التقدّم في المبادرات:

ملخص عام



عدد المبادرات

34 مبادرة.



عدد البرامج

15 برنامجاً.



عدد المشاريع

115 مشروعاً.

43 مشروعاً
32 مشروعاً
18 مشروعاً

المشاريع المكتملة
المشاريع قيد التنفيذ
المشاريع التي لم تبدأ

5 - التزامات الهيئة ببرامج رؤية المملكة 2030:

أ- برامج تحقيق الرؤية التي تُسهم الهيئة فيها:

(1) برنامج التحول الوطني 2.0.



(2) برنامج خدمة ضيوف الرحمن.



ب- المبادرات التي تم إطلاقها:

تم إطلاق ثلاث مبادرات هي:

1. تعزيز الدّور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف - برنامج التحول الوطني 2.0 (تمّ اكتمال المبادرة).
2. إنشاء صندوق لتمويل مشاريع خدمة ضيوف الرحمن من خلال تفعيل الأوقاف والاستفادة من التمويل الجماعي - برنامج خدمة ضيوف الرحمن.
3. شبكة المؤسسات المانحة لخدمة ضيوف الرحمن - برنامج خدمة ضيوف الرحمن.

ج - أهداف رؤية المملكة 2030 ذات الارتباط بأدوار الهيئة وأهدافها الاستراتيجية:

أهداف المستوى الثالث (3)	أهداف المستوى الثاني (2)	أهداف المستوى الأول (1)	
تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين.	2-2-1	خدمة المزيد من ضيوف الرحمن على أكمل وجه.	2-1
المحافظة على تراث المملكة والتعريف به.	2-3-1	تعزيز الهوية الوطنية.	3-1
تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية.	4-6-2	خلق بيئة ملائمة لتمكين السعوديين.	6-2
تحسين فعالية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية.	5-6-2	تمكين حياة عامرة وصحية.	2
			مجتمع حيوي
تمكين اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.	3-2-4	إتاحة فرص العمل للجميع.	2-4
		نسبة وتنوع الاقتصاد.	3
		زيادة معدلات التوظيف.	4
			اقتصاد مزدهر
تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي.	1-1-5	تحقيق توازن الميزانية العامة.	1-5
تطوير الحكومة الإلكترونية.	4-2-5	تحسين أداء الجهاز الحكومي.	2-5
الارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة للمواطنين.	5-2-5		
تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية.	1-3-5	تحسين أداء الجهاز الحكومي.	3-5
دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال.	2-3-5		
ضمان تحاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها.	3-3-5		
تشجيع العمل التطوعي.	1-1-6	رفع مستوى تحمل المواطن للمسؤولية.	1-6
تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية.	1-2-6	تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية.	2-6
دعم نمو القطاع غير الربحي.	1-3-6	تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي.	3-6
تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق.	2-3-6		
			6
			تمكين المسؤولية الاجتماعية.
			وطن طموح



3/2 موجز الأداء

ملخص مساهمة الهيئة في مؤشرات أداء القطاع غير الربحي

أ. مؤشرات الأداء المسقطة على الهيئة

عدد البرامج التي تقدمها المنظمات غير الربحية تحت إشراف الهيئة العامة للأوقاف		
الفترة	الفعلي	المستهدف
الربع الرابع 2021 م	31 برنامجاً	21 برنامجاً
عدد المنظمات غير الربحية تحت إشراف الهيئة العامة للأوقاف		
الفترة	الفعلي	المستهدف
الربع الرابع 2021 م	14 منظمة	5 منظمات
إجمالي عدد الساعات التطوعية المنفذة عبر المتطوعين في المنظمات غير الربحية تحت إشراف الهيئة		
الفترة	الفعلي	المستهدف
الربع الرابع 2021 م	246335.8 ساعة	750 ساعة
عدد المتطوعين في المنظمات غير الربحية تحت إشراف الهيئة العامة للأوقاف		
الفترة	الفعلي	المستهدف
الربع الرابع 2021 م	4783 متطوعاً	150 متطوعاً
عدد المنظمات التي مكنتها الوحدات الإشرافية في الهيئة العامة للأوقاف		
الفترة	الفعلي	المستهدف
الربع الرابع 2021 م	11 منظمة	5 منظمات

ملخص مساهمة الهيئة في مبادرات رؤية 2030

ب. مبادرات الرؤية

تعزيز الدور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف - برنامج التحول الوطني 2.0		
حالة التمويل	نسبة الاكتمال حسب الخطة	نسبة الاكتمال الفعلية
ممولة	% 100	% 100
إنشاء صندوق لتمويل مشاريع خدمة ضيوف الرحمن من خلال تفعيل الأوقاف والاستفادة من التمويل الجماعي - برنامج خدمة ضيوف الرحمن		
حالة التمويل	نسبة الاكتمال حسب الخطة	نسبة الاكتمال الفعلية
غير ممولة	% 100	% 0

● مكتملة ● على المسار ● متأخرة عن المسار ● متأخرة جداً عن المسار ● لا يوجد تقييم

ملخص المؤشرات المسندة إلى الهيئة بأوامر سامية

ج. مؤشرات الهيئة المسندة بأوامر سامية

مؤشر جودة البيانات الوظيفية للهيئة العامة للأوقاف		
الفترة	الفعلي	المستهدف
الربع الرابع 2021 م	% 86	% 86

● تم تحقيق كلياً ● تم تحقيق جزئياً ● لم يتم تحقيق المستهدف ● لا يقاس حالياً ● لا توجد قيم مستهدفة

4/2 أبرز الأعمال والإنجازات

• الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة

بيان بالأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة العامة للأوقاف خلال العام المالي 2021م (1442-1443هـ)					
الأدوات النظامية					
نوع الأداة	الرقم	التاريخ	موضوع الأداة	الأعمال التي تمّت بشأنها	بيان حالة التنفيذ
قرار مجلس الوزراء	286	1442/5/21هـ	بشأن منح الهيئة العامة للأوقاف الممكّنات النظامية التي تساعد على ممارسة اختصاصها الإشرافي على الأوقاف في المملكة وأعمال النظارة عليها	صدرت بقرارات إلى وزارتي الداخلية والعدل، والنيابة العامة والبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، بشأن عقد اتفاقيات ثنائية لتعزيز العلاقة والتنسيق المسبق؛ لما تتطلبه المرحلة القادمة من أعمال الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف والجهات بحسب اختصاصاتها؛ وذلك لكفون الهيئة بضد اعتماد تنظيم أعمال النظارة، واعتماد ما يتفرّع عنها من قواعد تتعلّق بالمخالفات والعقوبات الإدارية.	منقذ
أمّ سام	46310	1442/8/15هـ	بشأن تشكيل لجنة لحصر صكوك الأوقاف السودانية، ودراسة سلامة مستندات تملكها ومصارفها الحالية والجهات الناظرة عليها.	عقدت اللجنة اجتماعها الأول في مقرّ الهيئة يوم الأربعاء 1443/1/3هـ الموافق 2021/8/11م، وتمّ خلال الاجتماع إطلاع اللجنة على الغرض المقصود من قبل فريق العمل بالهيئة عن الأوقاف السودانية والمهام المقترحة للجهات المشاركة في اللجنة، وتمّ الاتفاق على: تكثيف جهود ممثلي الجهات المشاركة في اللجنة لحصر جميع صكوك الأوقاف السودانية، والعمل على تحليلها، وإنشاء قاعدة بيانات لها، على أن تحوي مصارف الأوقاف الحالية والجهات الناظرة عليها. دراسة سلامة مستندات تملك الأوقاف، والعمل على إعداد التقرير النهائي المطلوب الرفع به للمقام السامي الكريم.	تحت التنفيذ
قرار مجلس الوزراء	677	1442/11/19هـ	بشأن تفويض معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف -أو من ينيبه- في التباحث مع البنك الإسلامي للتنمية بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية والبنك الإسلامي للتنمية؛ للتعاون في مجال الأوقاف.		منقذ
أمّ سام	17950	1443/3/20هـ	بشأن دراسة موضوع أراضي الدولة المحكرة ووضع آلية لمعالجتها.	قامت الهيئة بالآتي: - تشكيل فريق إشرافي على تنفيذ الدراسة برئاسة سعادة المشرف العام على مركز الريادة الوقفي، وعضوية مستشار المحافظ د. زياد الفوزان، وممثل عن الإدارة العامة للوصول الوقفية، وممثل عن إدارة الشؤون القضائية. - يتولى الفريق المشار إليه الإشراف على التعاقد مع جهة متخصصة لتنفيذ الدراسة وفقاً لقواعد وسياسات عمل الهيئة. - يتولى مركز الريادة الوقفي أعمال الدعم الإداري لعمل الفريق.	الدراسة تحت التنفيذ
قرار مجلس الوزراء	201	1443/4/4هـ	بشأن تشكيل لجنة في الهيئة لدراسة صكوك ووئائق الأوقاف الموقوفة على الحرمين وغلاها التي لدى الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وفقاً لما ورد في نظام الهيئة العامة للأوقاف.	تمّت تسمية ممثلي الجهات: وزارة المالية، والهيئة العامة لعقارات الدولة، والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة، ولم تبدأ اللجنة أعمالها حتى الآن.	يجري العمل على بدء أعمال اللجنة
أمّ سام	26788	1443/4/27هـ	بشأن تشكيل لجنة بشأن الاستفادة من الأموال الموقوفة (الثابتة والمنقولة) خارج المملكة وفقاً لاختصاصها في أوجه برّ داخل المملكة، وإنفاق إيراداتها على مصارفها.	قامت الهيئة بمخاطبة وزارات: الداخلية، والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، والمالية، وكذلك الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، ورئاسة الاستشارات العامة، ورئاسة أمن الدولة، ووزارة الملك عبدالعزيز، بشأن طلب جميع الوثائق والمستندات والمعلومات المتوافرة الحاضرة بهذه الأموال، خلال المدة المحددة في الأمر السامي الكريم، مع طلب إفادة وزارة الخارجية عن المرثيات حول الأبعاد المترتبة على المطالبة بتحصيل هذه الأموال من الأنواع الشرعية والنظامية والسياسية وفقاً للتوجيه الكريم.	يجري العمل على بدء أعمال اللجنة



• أبرز الأعمال والإنجازات

تجاوز عدد
الشهادات المسجلة
خلال 2021م النسبة
المستهدفة بنسبة
16.2%



المحور الأول التنظيم والرقابة:

أ- الإنجازات:

بناء علاقة استراتيجية مع أصحاب المصلحة

الشأن الداخلي

قامت الهيئة بـ 28 زيارة ميدانية وتفتيشية للأوقاف، ضمن جهودها لتفعيل الإطار الإشرافي والرقابي الذي يمدّها من القيام بدورها، ومن متابعة تطبيق العاملين في قطاع الأوقاف لجميع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

ونظمت الهيئة 3 ورش عمل توعوية تهدف إلى التعرّف على مخاطر الجرائم المالية المتعلقة بقطاع الأوقاف والإجراءات اللازمة لمكافحة تلك الجرائم، وذلك كالتالي:

- ورشة عمل بالتعاون مع لجنة أوقاف المنطقة الشرقية في شهر مارس 2021م.
- ورشة عمل بالتعاون مع لجنة أوقاف المدينة المنورة في شهر سبتمبر 2021م.
- ورشة عمل بالتعاون مع لجنة أوقاف مكة المكرمة في شهر نوفمبر 2021م.

وقامت بالتنسيق مع الجهات العدلية والجهات المنبثقة منها والتي لها ارتباط أصيل بالشق القضائي بمعاملاتها؛ ممّا يترتب عليه زرع وتيرة التعاون بينها وبين الجهات ذات العلاقة؛ لإطلاع الجهات ذات العلاقة على تحديات الأوقاف ووجهة نظر الهيئة حولها؛ لتعزيز التصوّر المبدئي لدى تلك الجهات عند النظر في القضايا أو المعاملات المنظورة أمامها.

وقد بلغ عدد الجهات المرتبطة بالشقّ القضائي التي تمّت زيارتها حتى الآن أكثر من 35 جهة في 9 مدن من مناطق المملكة.

تولي الهيئة العامة للأوقاف أهمية كبيرة لتطوير وتحديث الأدوات التشريعية والتنظيمية، من خلال إعداد وصياغة وتطوير الأنظمة واللوائح وسائر الأدوات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع الوظيفي.

كما تسعى بشكل دؤوب إلى تحقيق الالتزام والحوكمة، والإشراف والرقابة على الأوقاف والنظر من خلال حوكمة الكيانات الوقفية، ومتابعة أعمال النظار بما يحقق مقاصد وأهداف الوقف وشرط الواقف، وما تقتضيه الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.

وتتولى الهيئة استحداث وتطوير منتجات وخدمات ومعالجة كل من: طلبات تسجيل الأوقاف، وطلبات الموافقات للمنتجات الوقفية، وطلبات جمع التبرعات، والطلبات المرتبطة بالحسابات الاستثمارية، والطلبات المرتبطة بالحوالات الخارجية.

وتؤدّي الهيئة دورها الأصيل في المحافظة على الأوقاف التي تحت نظارتها من خلال الدفاع عن مصالحها، وذلك بمباشرة جميع الدعاوى المتعلقة بها في مختلف المحاكم والدرجات القضائية. كما تتولى ما يتعلّق بتحريك الدعاوى القضائية المتصلة بأعمال النظار ومحاسبتهم، بالإضافة إلى دورها في مباشرة تنفيذ جميع الأحكام القضائية النهائية، ومباشرة البلاغات المتعلقة بالأوقاف المجهولة ومعالجتها وإعداد المكاتبات بشأنها.

الشأن الخارجي

تمّ تقديم مساعدة لجمهورية السودان في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأوقاف، من خلال ورشتي عمل هدفت إلى:

- إبراز جهود المملكة في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع الوقفي.
- المنهجية المستخدمة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع الوقفي.

الهدف الاستراتيجي



- تعزيز الرقابة والشفافية.
- مرتبط بالأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال.
- جذب واقفين جدد.

وتجاوزت عدد الشهادات المسجلة خلال 2021م النسبة المستهدفة بنسبة 16.2%

وقامت الهيئة بالتعاون مع الجهات المختصة بالمملكة، لتنفيذ توصيات مخزجات مشروع تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ للحدّ من استغلال قطاع الأوقاف في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ووقّعت الهيئة 3 مذكرات تفاهم مع:

- النيابة العامة.
- الأمن العام.
- هيئة السوق المالية.

نظمت الهيئة 3 ورش عمل، مع لجنة الأوقاف في غرفة الرياض، وهدفت الورش لمناقشة مشروع مبادئ حوكمة الأوقاف ومشروع لائحة تنظيم أعمال النظار، ومناقشة منهجية الإشراف والرقابة على الأوقاف.

وقامت الهيئة بعدد من الزيارات الميدانية والتفتيشية على الجهات الخاضعة لإشرافها؛ بهدف التأكد من وجود الإجراءات اللازمة لمكافحة الجرائم المالية، وإعداد تقارير الفحص الميداني للزيارة، وتزويد الجهات المختصة بالتغذية العكسية.

تابع الإنجازات:

الإنهاء من لائحة حوكمة الأوقاف ولائحة تنظيم أعمال النظارة لمرئيات العموم عبر منصّة "استطلاع":

تمّ إعداد مبادئ الحوكمة الرشيدة على الكيانات الوقفية، وتنظيم أعمال النظارة على الأوقاف، ووُضع المتطلّبات والالتزامات الواجبة على الناظر، وتحديد منهجية الإشراف والرقابة بما يحقّق مقاصد وأهداف الوقف وشرط الواقف وما تقضي به الأنظمة واللوائح.

الهدف الاستراتيجي

رفع مستوى الحوكمة وتطوير متطلّبات الإفصاح.

تدشين أقسام إضافية لإدارة الشؤون القضائية في مختلف مراكز الأوقاف

إشارةً إلى تطّعات الهيئة إلى رفع كفاءة التمثيل القضائي لها في مختلف مناطق المملكة، فقد قامت بتدشين 3 أقسام إضافية لإدارة الشؤون القضائية حسب النطاق الجغرافي، ليصبح لدى الهيئة 6 أقسام لإدارة الشؤون القضائية في مختلف مراكز خدمات الأوقاف بالمملكة.

الهدف الاستراتيجي

بناء القدرات المؤسسية للهيئة.

ب- المشاريع:

مشروع نظام الأوقاف

من أبرز أهداف هذا المشروع وُضع إطار نظامي متكامل يتلاءم مع نوازل العصر لتنظيم الأوقاف وحمايتها وإدارتها، ووُضع إطار فَعَالٍ لحوكمة الأوقاف وفق أفضل التجارب، كما يهدف إلى جذب الواقفين عبر توسيع مجالات الوُقف، وتنويع مضارفه، ومن خلال تحديد وحوكمة العلاقة مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع الوُقفي، وتحديد مهام ومسؤوليات الأطراف ذوي العلاقة.

المُخرَج

نظام الأوقاف

نسبة الإنجاز:

95%

الأثر

الجانب المالي:

تُعَدُّ المشاريع الوُقفية - بشكل عام - أداة أساسية في تخفيف العبء عن كاهل الدولة في الإنفاق العام، وتقليل الإنفاق الحكومي؛ بما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام، ويمدّن من توجيه موارد الميزانية العامة للدولة وفق أولويات دُورها الرئيس، وتخفيف الأعباء التنموية عنها، فالأوقاف عامل رئيس في تأمين الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين وتوفير الخدمات اللازمة لهم. وقد راعت موادّ النظام - بشكل عام - تحفيز الوُقف على الجهات الخيرية العامة وجعلت لها مميّزات؛ الأمر الذي يشجّع الواقفين على توجيه أوقافهم في هذا الاتجاه.

الجانب الاجتماعي:

يُعَدُّ الوُقف إحدى أهمّ ضُور الإحسان والمُنح في الشريعة الإسلامية، بل يختصّ بمزيدٍ من المزايا التي لا توجد في الصور التقليدية الأخرى، كالاستدامة والنموّ والحريّة في المصارف والمستفيدين، بخلاف الصور الأخرى كالزكاة والوصية والموارث، والتي حدّدت الشريعة مصارفها وآلية إنفاقها، وبتلك المزايا أصبح الوُقف أكثر مرونة في التكافل الاجتماعي والخيري، وصار مقصداً للراغبين، ومجالاً للبدل والعطاء.

ولهذه المزايا كان للوُقف آثار اجتماعية مؤثرة ومهمّة في إعادة توزيع الدخل من خلال نُقل الإيرادات والثروة من أشخاص إلى آخرين ب معايير تضمن التوازن وتغطية حاجات الفئات ذات العوز؛ الأمر الذي جعله عاملاً رئيساً من عوامل الحدّ من الفقر، ومن ثمّ فالوُقف يُعَدُّ مصدراً مهماً لديمومة التكافل الاجتماعي في المجتمع.

الجانب الاقتصادي:

يمثّل القطاع الوُقفي عاملاً رئيساً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 الطّمُوحة، والمتمثلة في: "اقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي، ووطن طمُوح"؛ إذ تستهدف الرؤية الوصول إلى زيادة حُجم القطاع غير الربحي ليكون أكبر وأكثر فاعلية وكفاءة.

ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة علاقة تكاملية بين الوُقف والاقتصاد، فالوُقف في حقيقته مشروع استثماري يخدم وظيفة تكوين رأس المال؛ فهو مبنيٌّ على شقّين، الأوّل: "تأسيس الأصل"؛ أي الاحتفاظ برأس المال واستخدامه في المشاريع التي تدّر عائدات، وأما الشقّ الثاني فهو: "تسييل الثمرة" بما يعني تحقيق دُخل وأرباح تُنفق على مصارف البزّ المختلفة؛ أي تكريس الدخل للأعمال الخيرية، ومن ثمّ فإنّ الوُقف بالمعنى الحقيقي هو نوع من أنواع الاستثمار، من حيث الاحتفاظ برأس المال، ومن حيث استهلاك الربح (أو العائد، أو الربح).

الجانب الوظيفي:

دون شك فإنّ تفعيل دور الوُقف في الاستثمار - كما سبق في الجانب الاقتصادي - يُسهم في توفير وظائف ومن ثمّ القضاء على البطالة، كما أنّ تفعيل دور المرخّص لهم يساعد في إيجاد وظائف جديدة؛ ممّا يكون له أبلغ الأثر في الجانب الوظيفي.

تابع المشاريع:

إعداد التعليمات الخاصّة بالمحافظ الاستثمارية الوقفية

وضعت الهيئة ضوابط وتعليمات ذات مرونة وفاعلية بهدف تنظيم الموافقة على فتح المحفظة الاستثمارية الوقفية باعتباره وسيلة حديثة في إنشاء الوقف واستثمار زيعه من خلال فتح حساب استثماري لدى إحدى مؤسسات السوق المالية المرخصة.

المُخرَج

تعليمات المحافظ الاستثمارية الوقفية.

نسبة الإنجاز:

98%

الأثر

- خَصُر الأموال الموقوفة وبناء قاعدة بيانات عنها.
- جَذَب واقفين جدد، وتوفير منتج استثماري وُقفي منظم للقطاع، وزيادة الإقبال على المنتجات الاستثمارية الوقفية.
- رَفَع مستوى الحوكمة والرقابة، وزيادة الشفافية في القطاع الوقفي وفي المنتجات الاستثمارية الوقفية.

مشروع نظام الهيئة العامة للأوقاف

يهدف نظام الهيئة العامة للأوقاف إلى وضع إطار نظامي متكامل بالقواعد والإجراءات التي تنظم عمل الهيئة، ووضع إطار لحوكمة عمل الهيئة، بالإضافة إلى تحديد دور الهيئة الإشرافي والرقابي على الأوقاف.

الأثر

تفعيل الدّور الإشرافي والرقابي للهيئة، بالإضافة إلى تحسين الأداء التشغيلي بما يوضّح المهام والمسؤوليات.

نسبة الإنجاز:

95%

المُخرَج

نظام معدّل للهيئة العامة للأوقاف.

مشروع جدول المخالفات والعقوبات

استناداً إلى لائحة تنظيم أعمال النّظارة وإنفاذ أحكامها، وبالرجوع إلى قرار مجلس الوزراء رقم 268 وتاريخ 1442/5/21هـ، تمّ تحديد وُصف للمخالفات التي تقع من النّظارة والعقوبات المقابلة لها.

الأثر

تحديد المخالفات المحتملة من النّظارة والعقوبات المقابلة لها.

نسبة الإنجاز:

80%

المُخرَجات

جدول للمخالفات ومسطرة العقوبات.

قواعد معالجة المخالفات

تهدف هذه القواعد إلى ضمان التزام الأوقاف والنّظارة بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، واتخاذ الإجراءات النظامية المناسبة في معالجة المخالفات المرتكبة من الأوقاف أو النّظارة بهدف تصويب أعمالهم وتطبيق العقوبات الملائمة لها.

الأثر

إعداد قواعد لمعالجة المخالفات تضمن التزام الأوقاف والنّظارة بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

نسبة الإنجاز:

100%

المُخرَجات

وثيقة قواعد لمعالجة المخالفات.

مشروع عُقد الاتفاقيات مع الجهات الحكومية

تعمل الهيئة على عُقد اتفاقيات مع كلٍّ من: وزارة الداخلية، والنيابة العامة، ووزارة العدل، وهيئة سوق المال، والبنك المركزي السعودي، بشأن تحديد أوجه التعاون فيما يتعلّق بإنفاذ الهيئة اختصاصها الإشرافي والرقابي وفق ما نصّ عليه قرار مجلس الوزراء رقم 286 وتاريخ 1442/5/21هـ القاضي بمنح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية الاستعانة بالجهات المختصة إذا لزم الأمر؛ وذلك لتمكينها من القيام بواجباتها.

الأثر

إنفاذ أحكام لائحة تنظيم أعمال النّظارة.

نسبة الإنجاز:

60%

المُخرَجات

تمّ الانتهاء من الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة، ويجري العمل على صياغة مذكرات التفاهم بين الطرفين.



ج- الإحصائيات:

تعليل الزيادة/ الانخفاض	نسبة الزيادة/ الانخفاض	م2021	م2020	
زيادة الإقبال على المنتجات الوقفية نظراً للحملات وؤرش العمل حول الصناديق الاستثمارية الوقفية	+25%	4	3	الموافقات على إنشاء الصناديق الاستثمارية الوقفية
تم إرسال 500 رسالة نصية للنظار تتضمّن حثهم على تسجيل أوقافهم	+77%	2.109	1.192	طلبات التسجيل الواردة
	+51%	1.119	741	طلبات التسجيل المختمة
		1.215	0	طلبات التسجيل (طلب أولي)
		238	0	طلبات التسجيل (طلب تجديد)
		154	0	طلبات التسجيل (طلب تعديل)
	50%	6	4	طلبات جمع التبرعات
	100%	2	1	طلبات الحوالات الخارجية

نسبة الزيادة/ الانخفاض	م2021	م2020	
+150%	38	15	الزيارات الميدانية والتفتيشية
+100%	600	300	استقبال ومعالجة الشكاوى
+50%	36	24	معالجة الاستدعاءات



المحور الثاني المصارف والبرامج التنموية:

تُعنى الهيئة من خلال قطاع المصارف والبرامج التنموية بتعزيز دور الأوقاف وزيادة إسهاماتها في التنمية، من خلال توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر بما يتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وخطط التنمية لدى الجهات ذات العلاقة واستراتيجية الهيئة العامة للأوقاف، والعمل على طرح مبادرات وبرامج تُسهم في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية وفق أفضل الممارسات العالمية، وعقد وبناء شراكات فاعلة ومؤثرة تُسهم في تعزيز الدور التنموي للأوقاف، والإسهام في تمكين القطاع غير الربحي لتحقيق الاستدامة المالية له، وصناعة نماذج وممارسات مميّزة في هذا المجال وفق أفضل الممارسات القائمة.

كما تعمل الهيئة على تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين من الأوقاف، والعمل على تحقيق توقّعاتهم، وفتح وتنويع قنوات التواصل مع العملاء؛ لضمان تقديم خدمات عالية الجودة تُسهم في زيادة رضاهم.

أ- الإنجازات:

حقّقت الهيئة خلال العام 2021م عدداً من المنجزات في مجال المصارف والبرامج التنموية، أسهمت في تحقيق مستهدفات استراتيجية الهيئة لعام 2021م والعديد من مستهدفات رؤية 2030 ذات العلاقة باختصاص الهيئة.

وتتمثّل أبرز الإنجازات للعام 2021م في الإحصاءات الآتية:

مقدار الدعم في جميع مجالات المنح

أكثر من 602 مليون ريال

ب- المشاريع:

تحليل شروط الواقفين

مشروعٌ يهدف إلى فرز وتصنيف ودراسة شروط الواقفين؛ بغرض تسهيل حوكمتها وتحويلها لبيانات قابلة للمعالجة الرقمية، وتمكّن من تنفيذ شروط الواقفين ومعالجة العوائق.

الأثر

- امتلاك تصنيف نوعي وشامل لشروط الواقفين، يبيّن حالتها، ويمكّن من توجيه الواقفين الجدد لفجوات الاحتياج.
- التمهيد لتصميم الأوقاف الذكية.
- تحسين تجربة المستفيد.

نسبة الإنجاز: 100%

المُخرَج

خارطة حرارية تمكّن من تنفيذ شرط الواقف بكفاءة وفاعلية.

ج- الإحصائيات:

نسبة الزيادة / الانخفاض	2021م	2020م	مجال
439%	360,085,948	66,780,848	مجال خدمة ضيوف الرحمن
148%	21,790,580	8,793,280	مجال التعليم
86%	50,831,650	27,337,500	مجال الإسكان
-62%	14,908,383	39,514,894	مجال الفئات الأشد حاجة
1758%	52,300,000	2,814,174	مجال البيئة والمياه
787%	56,034,102	6,364,562	مجال المساجد
59%	17,548,349	11,028,894	المسار الدائم
	30,000,000	-	أخرى
65%	84	51	عدد الجمعيات المستفيدة من عمليات منّبة «وقفي»

وقفي
WAQFY

المحور الثالث التخطيط والتطوير:

تتولى الهيئة العامة للأوقاف الإشراف على تنفيذ المبادرات والمشاريع الاستراتيجية، وتقييم منجزاتها، والتطوير المستمر لرفع مستوى الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أفضل الممارسات لإدارة المشاريع.

ويتّم ذلك من خلال تطوير منهجية لإدارة مشاريع الهيئة وفقاً للاحتياج والممارسات الرائدة، والإشراف على تنفيذ خطة المشاريع الاستراتيجية بمختلف مراحلها، وتوفير الدعم لمديري المشاريع لضمان تنفيذ وإنهاء المشاريع في الوقت المحدد وحسب الميزانية ونطاق العمل المتفق عليه.

كما تلتزم الهيئة في إطار رؤيتها ورسالتها وركائزها وأهدافها الاستراتيجية بتلبية احتياجات المستفيدين من خدماتها وتحقيق رضاهم من خلال الأداء وفق معايير عالمية، وبدرجة عالية من المهنية؛ لضمان الجودة والتحسين المستمر.

وتحرص الهيئة على تطبيق أنظمة إدارة الجودة والتميز المؤسسي وإدارة تجربة العميل من خلال فهم الاحتياجات والتطلعات، وتوثيق وتحسين رحلة العملاء. ويُعدّ التحول الرقمي من أهمّ الوسائل التي تساعد الهيئة على تحقيق مساهماتها وتطوير أعمالها وخدماتها، وذلك من خلال بناء نماذج عمل مبنية على تحسين تجربة العميل الداخلي أو الخارجي، عبر تطوير وتنفيذ الخدمات والمنتجات التي تخدم عملية التحول الرقمي.

إضافة إلى تطوير المجال التقني، مثل تأسيس البنية الأساسية (التحتية) وتطويرها، وتوفير الأنظمة والتطبيقات والبرامج وأجهزة التقنية اللازمة ورفع كفاءتها، وتهيئة البنية التحتية التقنية من أجهزة شبكة وخوادم ووسائط تخزين، وتوفير الدعم والمساندة الفنية للعاملين في الهيئة وللمستفيدين من خدماتها الإلكترونية، وتوفير وسائل أمن المعلومات واسترجاع البيانات في الحالات الطارئة.

وتسعى الهيئة دوماً إلى مزيد من تجويد البيانات من خلال الأنظمة وأتمتة الإجراءات والعمليات، وتحسين رحلة العميل، واستقطاب الكفاءات والمواهب، ورسم استراتيجية واضحة لتطوير أعمال التحول الرقمي.

أ- الإنجازات:

اعتماد استراتيجية التحول الرقمي:

اعتمدت الهيئة استراتيجية التحول الرقمي خلال الاجتماع السابع عشر لمجلس الإدارة، وقد جرى العمل على الاستراتيجية بالشراكة مع شركة "علم"، وتمّ خلال إعداد الاستراتيجية دراسة الوُضع الحالي ثمّ البحث والمقارنة المرجعية مع أفضل الممارسات المحليّة والعالمية في القطاعات ذات العلاقة، ومن ثمّ إعداد واعتماد مبادرات وخارطة التحول الرقمي لمدة ثلاث سنوات.

الهدف الاستراتيجي

- تحديث الأنظمة لملاءمة للاحتياجات الراهنة والمستقبلية.
- بناء القدرات المؤسسية للهيئة.
- تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي.
- تطوير بيئة العمل الوقفي.

تفعيل منصّة "جدير" لتقييم مستوى النُضج الرقمي للقطاع الوقفي:

تمّ تحليل مستوى النُضج الرقمي لأكثر من 30 جمعيةً وكياناً غير ربحي من خلال منصّة "جدير"، وذلك لقياس هذه المنظّمات الوقفية رقمياً، والخروج بتقرير يوضّح الاحتياج لتطوير الجهات رقمياً.

الهدف الاستراتيجي

- تطوير بيئة العمل الوقفي.
- تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية.



الهدف الاستراتيجي

- تطوير بيئة العمل الوقفي.
- رفع مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة واقفين جدد.

إطلاق مسار الأوقاف في النسخة الثانية من برنامج رواد التقنية:

تمّ إطلاق برنامج رواد التقنية - النسخة الثانية، بهدف إيجاد حلول الأعمال المبتكرة التي تخدم قطاع الأوقاف، بالإضافة إلى دعم وتمكين رواد الأعمال في المجال الرقمي، وتزويدهم بالأدوات المطلوبة لتنفيذ المشاريع.

ويشمل البرنامج مسار الأوقاف مع عدد من المسارات الأخرى، وقد تمّ في مسار الأوقاف استقبال أكثر من 400 طلب، وكلّ طلب له فريق يمثّله، وقد قُبل 64 طلباً في المرحلة الأولى وهي الهاكاثون، وقد تمّ في الهاكاثون تطوير نماذج الأعمال المبتكرة للقطاع الوقفي، ثمّ ترشيح 8 مشاريع ناشئة للاحتضان لمدة 3 أشهر، بالإضافة إلى انضمام عدد من الشركات القائمة ذات العلاقة بالقطاع الوقفي إلى مسار مسرّعة الأعمال والذي استمرّ بدوره أيضاً 3 أشهر، وقد مُنحت أدوات وخدمات بقيمة 3 ملايين ريال، بالإضافة إلى مُنح مالي يتجاوز رُبع مليون ريال.

ويُساهم هذا الإنجاز في تطوير مجال رواد الأعمال في القطاع الوقفي، وإنشاء شركات وقفية.

حصول نظام إدارة الجودة في الهيئة على اعتماد المواصفة القياسية ISO 9001:2015:

حصلت الهيئة العامة للأوقاف على شهادة مطابقة نظام إدارة الجودة للمواصفة القياسية ISO 9001:2015 من قبل المعهد البريطاني للمعايير .bsi

الهدف الاستراتيجي

- تطوير بيئة العمل الوقفي
- بناء القدرات المؤسسية للهيئة
- تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي.

ب- المشاريع:

قياس النُجج المؤسسي في إدارة المشاريع
وتحديث منهجية إدارة المشاريع المؤسسية:

قامت الهيئة بقياس مستوى النُجج لإدارة المشاريع المؤسسية وتطوير أعمالها، وتحديث منهجيتها، وإدارة برامج ومشاريع الهيئة وفقاً لأفضل الممارسات الممكنة.

المخرجات

- قياس مستوى النُجج لإدارة المشاريع المؤسسية وتطوير عملها.
- تحديث منهجية إدارة المشاريع المؤسسية.
- إدارة مشاريع الهيئة العامة للأوقاف.

65%

نسبة الإنجاز:

الأثر

- زُفَع نسبة النُجج في إدارة برامج ومشاريع الهيئة.
- ضُمان إدارة برامج ومشاريع الهيئة باحترافية لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.
- التَّأُذ من تنفيذ مشاريع وبرامج الهيئة بحرفية ومهنية عالية، وبما يتوافق مع احتياجات الهيئة بشكل خاص، واستناداً إلى رؤية المملكة 2030.
- ضُمان التكامل والتوافق بين جميع البرامج والمشاريع من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة.
- زُفَع مستوى المعرفة والخبرة لمنسوبي إدارة المشاريع المؤسسية والهيئة بشكل عام في إدارة المشاريع والبرامج ومكاتب إدارة المشاريع.
- زُفَع مستوى المعرفة في إدارة عمليات التوافق وقياس الأداء والأولويات التي سيتم العمل عليها، وتراؤها مع المبادرات والمشاريع والبرامج والأهداف الاستراتيجية للهيئة.



مشروع بناء النموذج التشغيلي والسياسات والإجراءات التشغيلية الخاصة بالهيئة:

نقّذت الهيئة هذا المشروع من خلال المراحل الرئيسية الآتية:

فُهم الوُضْع الحالي:

دراسة وتقييم الوُضْع الحالي للهيئة وتحديد الفجوات ومواطن التحسين استناداً إلى الممارسات الأفضل.

تحديث النموذج التشغيلي:

تحديث مكوّنات النموذج التشغيلي المستهدف بما يتواءم مع استراتيجية الهيئة.

إعداد أدلّة السياسات والإجراءات:

إعداد أدلّة عمل متكاملة لإدارات الهيئة وفقاً لطبيعة أعمالها، وإعداد خطة لتطبيق جميع الأدلة.

الأثر

- تحديث مكوّنات النموذج التشغيلي للهيئة.
- توثيق وتطوير السياسات والإجراءات التشغيلية الخاصة بالهيئة.

100%

نسبة الإنجاز:

المُخرَج

- تقرير تقييم الوُضْع الحالي للنموذج التشغيلي.
- التصميم الأوّلي للنموذج التشغيلي وسلسلة القيمة المضافة.
- دليل الخدمات ونموذج تقديمها.
- الهيكل التنظيمي والإداري.
- التوصيات الخاصة بمصفوفة الصلاحيات.
- هيكلية العمليات.
- أدلّة السياسات والإجراءات المطوّرة.
- توضيح التكامل بين العمليات الرئيسية.
- قائمة العمليات التي ينبغي أتمتها.
- خطة تطبيق السياسات والإجراءات.

مشروع منظومة الجودة والتميّز المؤسسي:

يأتي هذا المشروع ضمن توجّهات الهيئة المنبثقة من ركيزة تعزيز التميّز المؤسسي، إذ قامت بإطلاق مشروع «الجودة والتميّز المؤسسي» لرفع مستوى الأداء المؤسسي وبناء ثقافة الجودة والتميّز المؤسسي لدى جميع منسوبيها، بالإضافة لتأهيل قطاعات وإدارات الهيئة للحصول على الاعتمادات الدولية ذات العلاقة، والمشاركة في جوائز الجودة والتميّز المحليّة والإقليمية والدولية.

الأثر

توفير خدمات عالية، وزُفَع الكفاءة التشغيلية، وتوفير بيئة عمل تعزّز التعاون والابتكار؛ لتحقيق نتائج مميّزة ومستدامة.

74%

نسبة الإنجاز:

المُخرَج

- تقرير مستوى النُجج المؤسسي.
- تقييم الأداء المؤسسي.
- تحليل ودراسة النتائج، وتحديد نقاط القوة ومُزَص التحسين والتوصيات.
- وُضْع خارطة الطريق لرحلة التميّز.
- إعداد وتنفيذ خطة التأهيل للحصول على شهادات الاعتماد.
- خطة التأهيل للحصول على شهادة الاعتراف (R4E) وشهادة الأيزو 9001، وتنفيذ الجزء المحدّد من الخطة ضمن فترة المشروع.
- خطة التأهيل وملف المشاركة في جائزة الملك عبدالعزيز للجودة.

المحور الرابع المخاطر المؤسسية والأمن السيبراني:

تُعنى الهيئة بحوكمة الأمن السيبراني من خلال تحديد سياسات وإجراءات ومتطلبات الأمن السيبراني، وتحديد مقاييس الأمان ومراقبتها والإبلاغ عنها، وعقد الدورات التدريبية والحملات التوعوية المعنيّة بذلك. بالإضافة إلى المحافظة على الامتثال والخصوصية، بحيث تُراقب الامتثال للوائح والتشريعات الوطنية (كضوابط ومعايير الهيئة الوطنية للأمن السيبراني)، وكذلك الامتثال لأصحاب المصلحة.

وتحرص الهيئة في ضوء استمرار الأعمال على تنمية بنية الأمن السيبراني، وتطوير ونشر المعايير الفنيّة، وتحديث

أ- الإنجازات:

اعتماد دليل سياسات وإجراءات إدارة الأمن السيبراني:

تمّ تحديد وتوثيق سياسات وإجراءات عمل إدارة الأمن السيبراني في الهيئة العامة للأوقاف، بحيث يوضّح سير عمل الإجراءات، مع شرح خطوات كل إجراء.

اعتماد نموذج الإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني: وذلك للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية لدى الأطراف الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

اعتماد مصفوفة تفويض صلاحيات الأمن السيبراني: توفير المرجعية لتحديد مسؤولية اتخاذ القرارات الفنيّة والإدارية والمالية المرتبطة بأنشطة الهيئة بما يُسهم في ضمان سلامة سير الأعمال وتفويض الصلاحيات، مع مُراعاة مبادئ التفويض، وثقادي وجود أيّ تداخلات في الصلاحيات.

اعتماد تعليمات العمل لحماية البريد الإلكتروني وتطبيقات الويب:

توفير متطلبات الأمن السيبراني التقنية المبنية على أفضل الممارسات والمعايير لتقليل المخاطر السيبرانية الناتجة عن استخدام الهيئة للبريد الإلكتروني وتطبيقات الويب، وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية من خلال التركيز على الأهداف الأساسية للحماية وهي: سرّيّة معلومات البريد الإلكتروني وسلامتها وتوافرها.

إطار إدارة استمرارية الأعمال، وكذلك تطوير تصنيفات الكوارث والجدول الزمنية، وزُجّد مؤسّرات المخاطر الرئيسة وتدريب استمرارية الأعمال.

كما تُولي الهيئة اهتماماً بالغاً لإدارة مخاطر أمن تقنية المعلومات؛ وذلك بالمراقبة النشيطة لسيناريوهات الحماية والتأمين، وتحفيز عمليات الحماية المطلوبة لتخفيف حدّة المخاطر، بالإضافة إلى استمرار صيانة أعمال تقنية المعلومات ووضع خطط التعافي من الكوارث.

اعتماد تعليمات العمل لتعيين كلمات المرور: توفير تعليمات وضوابط أمانة لكلمات مرور ذات معايير عالية لجميع الحسابات داخل الهيئة؛ لضمان حماية أصول الجهة من مخاطر الأمن السيبراني.

اعتماد سياسة الاستخدام المقبول: تحدّد هذه السياسة جوانب الاستخدام المقبول لأصول الهيئة العامة للأوقاف، والحقوق والواجبات التي تقع على عاتق موظفيها المستفيدين من هذه الأصول؛ لتقليل المخاطر السيبرانية، وحماية الهيئة من التهديدات الداخلية والخارجية، والعناية بالأهداف الأساسية للحماية؛ وهي المحافظة على سرّيّة المعلومات، وسلامتها، وتوافرها.

المراقبة الأمنية لأنظمة الهيئة: تتمّ عملية مراقبة أنظمة الهيئة بشكل مستمر والاستجابة للحوادث السيبرانية على مدار الساعة.

الهدف الاستراتيجي

زُفّع مستوى الحوكمة وتطوير متطلبات الإفصاح.

تابع - الإنجازات:

دليل سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المؤسسية:

تحديد وتوثيق سياسات وإجراءات عمل إدارة المخاطر المؤسسية في الهيئة العامة للأوقاف.

حوكمة المخاطر:

تحديد أدوار ومسؤوليات لجنة المخاطر ومُلاك المخاطر، بالإضافة إلى جميع أصحاب المصلحة.

سياسة المخاطر:

وُضِع الأطر الرئيسة لعمل إدارة عمليات المخاطر.

الهدف الاستراتيجي

تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي.

ب- المشاريع:

تحسين المراقبة الأمنية والاستجابة للحوادث السيبرانية:

تحسين خدمة استلام الحوادث الأمنية وتصنيفها ثم الردّ عليها بعد عمل التحليل اللازم للحوادث والتحقيق فيها عن طريق تحليل السجلات واقتفاء وتتبع مصادر الاختراق، كما يتمّ توفير الدعم اللازم للاستجابة للحوادث من خلال مساعدة المتضرّرين وتوجيههم للتعبّ على أثر الحادث عبر خاصّية التّفاذ عن بُعد، أو الفاكس، أو الهاتف، أو البريد الإلكتروني، والعمل على تنسيق الاستجابة للحوادث بين الأطراف المتضرّرة.

الأثر

جُمع ومراقبة أحداث الأمن السيبراني لاكتشاف الهجمات السيبرانية في وقت مبكّر؛ بهدف مُنع أو تقليل الآثار السلبية الناجمة عنها على أعمال الهيئة.

نسبة الإنجاز: 83%

المُخرَج

- مراقبة الأنظمة وتحليل الحوادث السيبرانية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع (7/24).
- خدمات تحليل التهديدات والمخاطر السيبرانية والكشف عن التهديدات المتطوّرة.
- خدمات الاستجابة المبرّرة للحوادث السيبرانية وإدارتها، وتشمل التحقيقات الجنائية الرقمية وأفضل الممارسات في الدفاع والكشف والاستجابة.
- خدمات استخبارات التهديدات الاستباقية.



المحور الخامس

الأصول الوقفية ومراكز الخدمات:

تتولى الهيئة الإشراف والتنفيذ لعمليات حَضر تسجيل الأوقاف، واعتماد تصنيف مصارف الأوقاف وشروط التصرف بها، ورصد الاحتياجات المالية والتشغيلية والقانونية والفنية للأصول الوقفية، وتسليم الأصول الوقفية للجهات المشغلة، ومتابعة واعتماد وتنفيذ إجراءات التصرف بالأصول الوقفية المتعثرة، أو الأصول الاستثمارية للهيئة وتطويرها.

كما تُعنى الهيئة بتشغيل وإدارة مراكز الخدمات، وهي مراكز متخصصة في خدمة عملاء الهيئة، بتقديم الخدمات والاستشارات وتسهيل الإجراءات. وتقوم الهيئة بتشغيل وإدارة 12 مركز خدمات في مختلف مناطق المملكة، من منطلق سعيها لتحقيق التكامل بالفنوات المتاحة لخدمة العملاء، وتسعى من خلال المراكز إلى تقديم خدمات ذات كفاءة ومستوى عالٍ لغُرس صورة ذهنية إيجابية عن الهيئة وتعزيز مكانة الأوقاف في المجتمع.

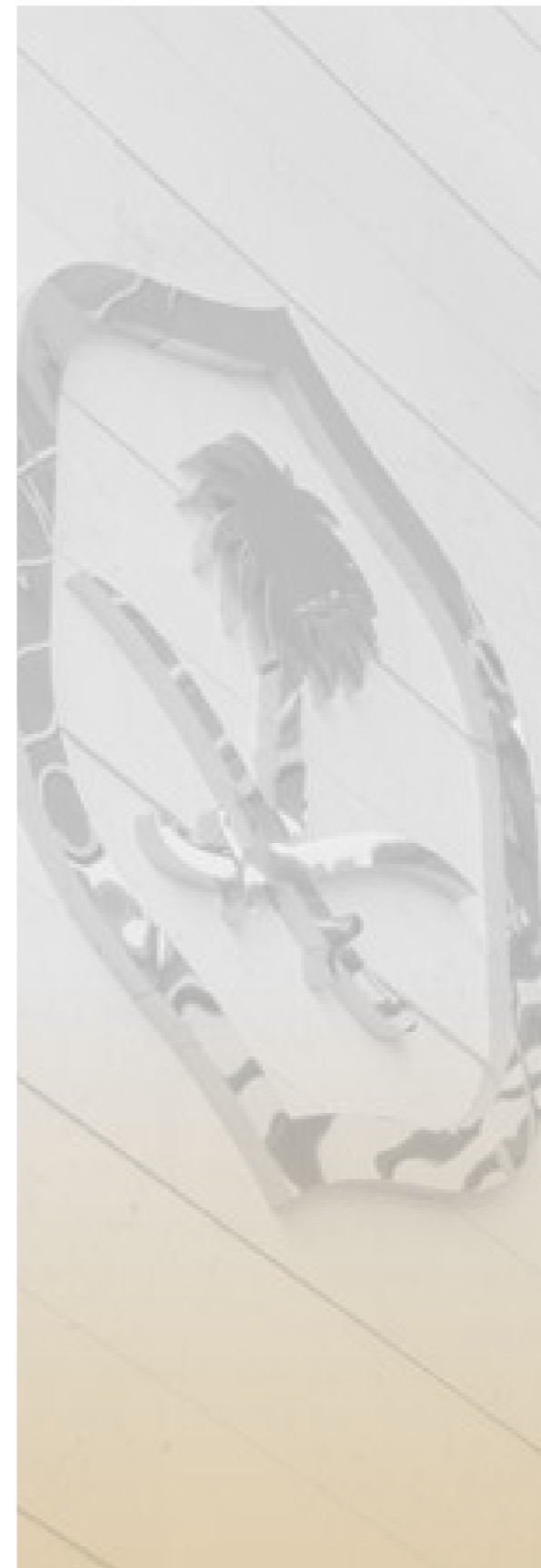
أ- الإنجازات:

معدّل رضا العملاء عن الخدمات المقدّمة من مركز الاتصال الموحد:

تمّ قياس وتحليل رضا وتجربة العملاء وانطباعاتهم وآرائهم عن الخدمات المقدّمة من الهيئة لتحسين وتطوير الخدمات المقدّمة، وقد بلغت نسبة رضا العملاء عن الخدمات المقدّمة من مركز الاتصال الموحد 85%.

الهدف الاستراتيجي

زيادة واقفين جدد.



ب- المشاريع:

مشروع توثيق ملكيات الأوقاف:

يتمّ تقديم طلبات إثبات تمكّن أصول الأوقاف عن طريق منصة "إحكام" لإثبات ملكيات الأوقاف ومعالجة صكوكها غير المستكملة؛ بما يحفظ حقوقها، ويعزّز أمنها.

الأثر

إثبات ملكية الأوقاف ليتسنى للهيئة التصرف بها وتطويرها وتنميتها.

نسبة الإنجاز:

100%

المُخرَج

استخراج صكوك تمكّن للأوقاف التي لا توجد لها صكوك، ومعالجة الصكوك غير المستكملة للإجراءات.

حَضر أعيان الأوقاف:

وذلك من خلال بناء قاعدة بيانات إلكترونية شاملة عن أعيان الأوقاف؛ لتسجيل الأصول الوقفية؛ لحفظها ومتابعتها بما يحقق شروط واقفيها.

الأثر

أن تكون قاعدة البيانات المنجزة المرجع الرئيس لإعداد التقارير والإحصائيات عن الأوقاف التي تكون تحت نظارة الهيئة.

نسبة الإنجاز:

80%

المُخرَج

قاعدة بيانات موحّدة للأصول الوقفية.

مشروع حَضر أعيان الأوقاف

2021م	2020م
13,135	10,275

ج- الإحصائيات:

تعليل الزيادة/ الانخفاض	نسبة الزيادة/ الانخفاض	2021م	2020م
افتتاح مراكز الخدمات وتمكين المراكز.	137%	2.467	1.800
استخدام البرامج التقنية بين المراكز والمركز الرئيس.	50%	5 أيام	10 أيام

المحور السادس التواصل المؤسسي:

تعنى الهيئة العاظمة للأوقاف بتوفير جميع الخدمات المتعلقة بالتواصل المؤسسي؛ كالإعلام والتسويق والعلاقات العامة، بهدف تقديم الصورة المثالية عن الهيئة، والتعريف بأدوارها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وزفء مستوى الوعي بأهمية الأوقاف، وذلك من خلال إدارة الأنشطة والفعاليات داخل الهيئة وخارجها، وإعداد خطط وبرامج الاتصال المؤسسي، وتطوير الموقع الإلكتروني للهيئة على الإنترنت، والاهتمام بالحضور الإعلامي في مختلف وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي، وزفء عدد المتابعين لتلك الحسابات.

أ- الإنجازات:

إعداد وإعتماد الاستراتيجية الاتصالية والظهور الإعلامي:

اعتمدت الهيئة استراتيجية التواصل الخارجي بما يسهم في زفء نسبة الوعي بالقطاع الوقفي وأدوار الهيئة بشكل عام، وذلك من خلال إعداد استراتيجية متكاملة شملت دراسة الوضع الحالي، والفئات المستهدفة، ومقارنة معيارية لأفضل الممارسات المحلية والعالمية في القطاعات ذات العلاقة، وخطة تنفيذية للحملات والمبادرات التواصلية لمدة ثلاث سنوات.

- ويسهم هذا الإنجاز في:
- زيادة فعالية الهيئة لتحقيق أهدافها التواصلية.
- وضوح الخطة التنفيذية ومستهدفات الإدارة المختصة.
- تنفيذ حملات ومبادرات توعوية مع الشركاء وفق معايير عالية.

الهدف الاستراتيجي

زفء مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إعداد وإعتماد الهوية المؤسسية وتطبيقاتها:

تم اعتماد دليل الهوية المؤسسية المحدثة لئسهم في توحيد الصورة الذهنية والاستخدامات الخاصة بالهوية، وشمل الدليل الشعار الخاص بالهيئة، والألوان الأساسية والفرعية، ومجموعة من تطبيقات الهوية المختلفة. ويسهم الدليل في:

- توحيد استخدامات الهوية لجميع وحدات الأعمال والوسائل الإعلامية والإعلانية.
- رفع الوعي بالصورة الذهنية للهيئة.
- توضيح آلية استخدام الهوية المؤسسية على جميع المواد الإعلامية والإعلانية.

الهدف الاستراتيجي

زفء مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تنفيذ 15 حملة توعوية تعريفية بخدمات الهيئة والقطاع الوقفي

ب- المشاريع:

إطلاق 15 حملة توعوية:

- يتضمن المشروع إطلاق الحملات الآتية:
- 3 حملات لزفء الوعي بالأوقاف.
 - 9 حملات لزفء الوعي بالهيئة.
 - 3 حملات التعريف بخدمات الهيئة.

نسبة الإنجاز: 100%

الأثر

زفء الوعي بدور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المخرجات:

تنفيذ 15 حملة توعوية تعريفية بخدمات الهيئة والقطاع الوقفي، شملت مختلف وسائل الإعلام التقليدي والرقمي.

حملات التثقيف التعاوني:

حملة تثقيفية بقطاع الأوقاف مع الجهات الحكومية والخاصة للوصول لمنسوبي هذه الجهات من خلال الرسائل الداخلية.

نسبة الإنجاز: 100%

الأثر

نشر ثقافة الأوقاف لعدد 10 جهات حكومية وخاصة والوصول الى 78 ألف موظف.

المخرجات:

- زفء نسبة الوعي لدى الجمهور بقطاع الأوقاف.
- ترسيخ الهوية المؤسسية لدى المستهدفين.

تابع المشاريع:

مسابقة "حكاية وقف":

هي مسابقة فنية، تُتيح لجميع الفنانين والهواة المشاركة بأعمال فنية مبتكرة تُبرز الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وتحفز القدرات والمواهب الشابة، وترفع مستوى الوعي بالأوقاف التاريخية والمعاصرة باختلاف أنواعها ومواقعها وأحجامها.



مسابقة "حكاية وقف"

3,000,000

مشاهدة في منصات التواصل الاجتماعي.

23,000

زيارة لموقع المسابقة.

190

منتجاً فنياً.

الأثر

نُشر ثقافة الأوقاف وإبرازها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وتعريف أبناء المجتمع بدور الأوقاف وأهميتها في التنمية الاجتماعية، وبناء جسور تعاون مع جيل الشباب الذي يشكل 75% من المجتمع.

المُخرجات:

- الوصول إلى أكثر من 3 ملايين مشاهدة في منصات التواصل الاجتماعي.
- الوصول إلى 23 ألف زيارة لموقع المسابقة.
- النشر الإعلامي في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- زرع نسبة الوعي لدى الجمهور المستهدف بالأوقاف المعاصرة من خلال الحملة التسويقية، والمنتجات الفنية التي وصلت إلى الهيئة بعدد 190 مشاركة.

100%

نسبة الإنجاز:



إحصائيات التواصل المؤسسي			
الهدف	المنجز	الوظف	
الحملات الإعلامية			
رَفَع الوعي بدور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	3 حملات	رَفَع الوعي بالأوقاف	
	9 حملات	رَفَع الوعي بالهيئة	
	3 حملات	التعريف بخدمات الهيئة	
الإعلام التقليدي			
تعزيز حضور الهيئة في وسائل الإعلام، وزد جميع الأخبار والمنشورات التي تخص القطاع الوقفي	131 خبراً	عدد الأخبار المنشورة	
	19 ظهوراً	عدد الظهور التلفزيوني والإذاعي	
	639 مادة	المواد المرصودة	
الإنتاج الفني			
عدد الصور	التصاميم	إنتاج مرئي	إنتاج صوتي
105 صور	340 تصميماً	14 فيديو	18 حلقة

نشرت الهيئة أكثر من 100 صورة عبر موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

تنوّعت التصاميم بين ثابتة ومتحركة.

شملت المنتجات البصرية: موشن جرافيك، وفيديوجراف.

تمّ إنتاج موسمين من بودكاست «خيرك لاحق» بهدف رَفَع الوعي بالقطاع الوقفي وأثره التنموي على الأصعدة كافة، وقد حقّق الموسمان مجموع استماع ومشاهدات تجاوزت 500 ألف استماع ومشاهدة، وقد دخل البرنامج ضمن قائمة أفضل بودكاست في 2021م، كما أنه صنّف كأفضل بودكاست عربي في المجال غير الربحي.



5/2 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

- ستؤدي الهيئة العامة للأوقاف دوراً محورياً في زرع إسهام القطاع الوقفي في إجمالي الناتج المحلي، إذ لا يتجاوز إسهام القطاع غير الربحي بالمملكة 0,3% من الناتج المحلي، ويُعدّ هذا الإسهام متواضعاً إذا ما قُورنَ بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 6% في الوقت الراهن.
- سوف يُسهّم نظام الهيئة العامة للأوقاف وتنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لتمكين القطاع من التحوّل نحو المؤسسة، وستعمل الهيئة على تعزيز ذلك بذعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي.
- ستُسهّم الهيئة العامة للأوقاف في تسهيل وتمكين العمل الوقفي عبر تطوير البرامج والليات والأنظمة المناسبة، وستعاون مع مختلف المعنيين في القطاع في إعداد برامج تنموية ومنتجات وافية في المجال التعليمي والصحيّ والخدمات المجتمعية، وغير ذلك من البرامج لتعزيز الدور التنموي للوقف؛ للوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً.
- تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد 7% فقط، وستُسهّم الهيئة في زرع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 33%.
- ستُسهّم الهيئة في تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروات بما يُسهّم في نموّ القطاع غير الربحي بشكل سريع.

6/2 التحديات

- 1 / عدم احتمال الربط الإلكتروني مع بعض الجهات الحكومية لتبادل المعلومات وتسهيل الإجراءات.
- 2 / عدم وجود مخصصات مالية ضمن ميزانية الدولة لتطوير وتنمية القطاع الوقفي وتفعيل ممارسة الهيئة لدورها الإشرافي والرقابي على الأوقاف وحوكمتها.
- 3 / عدم قدرة الهيئة على تنفيذ بعض شروط الواقفين نظراً لعدم تعاون بعض الجهات الحكومية في تزويد الهيئة بمعلومات عن الأوقاف المنزوعة ملكيتها ووثائقها مما يعطل إيجاد البدل.
- 4 / وجود عدد كبير من الأوقاف المعطلة بسبب عدم وجود وثائق تملك أو صكوك وافية لها مما يعطل استثمارها وتنميتها.
- 5 / عدم معالجة وضع أراضي أوقاف الجامعات وإثباتها كأوقاف مما يمكن أوقاف الجامعات من تطويرها وتنميتها.



نظرة عامة على الوضع الراهن للهيئة

نبذة عن الهيئة

التنظيم الإداري

وضع القوى البشرية

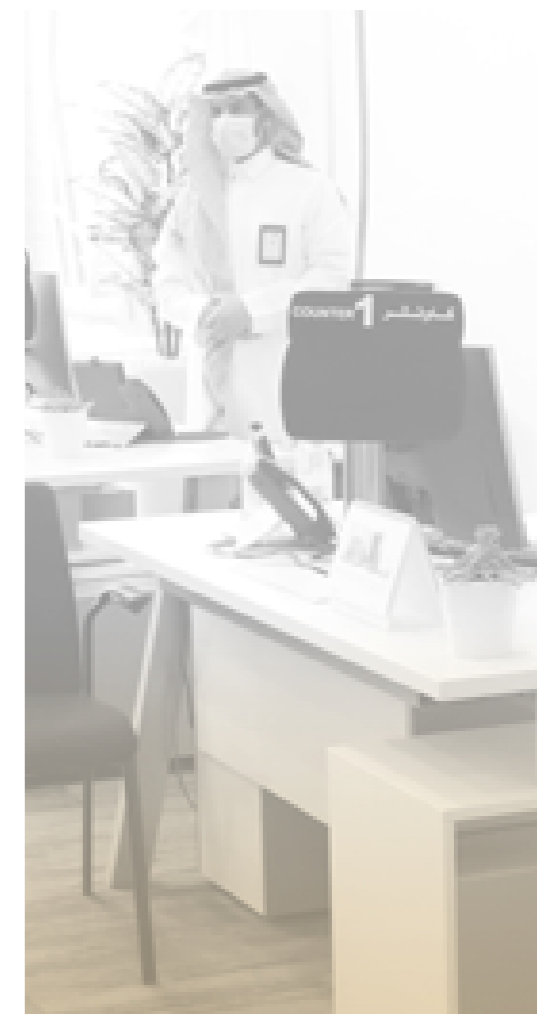
الوضع الراهن للمباني



1 - نبذة عن الهيئة:

أ- القطاع الوُففي في المملكة:

جاءت الشريعة الإسلامية لتُساير حاجات المجتمع وتحقق أواصر التعاون والتكافل بين أفرادهِ. وقد اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق هذا المعنى الذي جاءت به الشريعة؛ فقد حرصت على تنظيم القطاع الوُففي والاهتمام به منذ الرُّبع الأخير من القرن الماضي، وتحديدًا في العام 1381هـ عندما أنشئت وزارة الحج والأوقاف. ومنذ ذلك التاريخ؛ ما فتئت حكومة المملكة في تطوير هذا القطاع، ليشهد نمواً واتساعاً، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من دُور حيوي وتعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



أبرز محطات عناية المملكة بقطاع الأوقاف

1381هـ



إنشاء وزارة الحج والأوقاف.

1386هـ



صدور نظام مجلس الأوقاف الأعلى.

1393هـ



صدور لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية.

1414هـ



صدور الأمر الملكي بإنشاء وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

1431هـ



إنشاء الهيئة العامة للأوقاف وإلغاء وكالة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لشؤون الأوقاف.

1437هـ



صدور نظام الهيئة العامة للأوقاف.

ب- تأسيس الهيئة العامة للأوقاف:

تأسست الهيئة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الملكي رقم م/11 بتاريخ 26/2/1437هـ، وتُعدُّ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط -بشكل مباشر- برئيس مجلس الوزراء.

الأدوار

حدّد المرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 26/2/1437هـ أدوار الهيئة العامة للأوقاف ومسؤولياتها في:

الدُّور التنظيمي: صياغة الأنظمة وتحفيز القطاع.

الدُّور التطويري: تمكين القطاع وتنمية القدرات فيه.

الدُّور التشغيلي: إدارة الأوقاف العامّة وتنميتها.

الأهداف

تهدف إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها؛ بما يحقق شروط واقفيها، ويعزّز دُورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة.

المهام

تتلخّص مهام الهيئة فيما يلي:

- 1 - تسجيل جميع الأوقاف في المملكة بعد توثيقها.
- 2 - حصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها.
- 3 - النُّظارة على الأوقاف العامة والخاصة (الأهلية) والمُشتركة، إلا إذا اشترط الواقف أن يتولى النُّظارة شخص أو جهة غير الهيئة.
- 4 - إدارة الأوقاف التي يكون لها ناظر غير الهيئة، وذلك بناءً على طلب الناظر أو الواقف.
- 5 - الإشراف الرقابي على أعمال النُّظارة واتخاذ الإجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النُّظارة.
- 6 - الموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمُشتركة التي تُموّل عن طريق جَمْع التبرُّعات، أو الهبات، أو المساهمات، وإصدار الأذونات اللازمة لذلك.
- 7 - تحميل إبرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرةً عليها أو مديرة لها.
- 8 - صرف غلال الأوقاف على الأغراض الموقوفة من أجلها.
- 9 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير العمل الوُففي.
- 10 - نشر الوعي في المجتمع بأهمية الأوقاف ودورها الاجتماعي والاقتصادي، وإجراء الدراسات والبحوث في مجال الأوقاف.



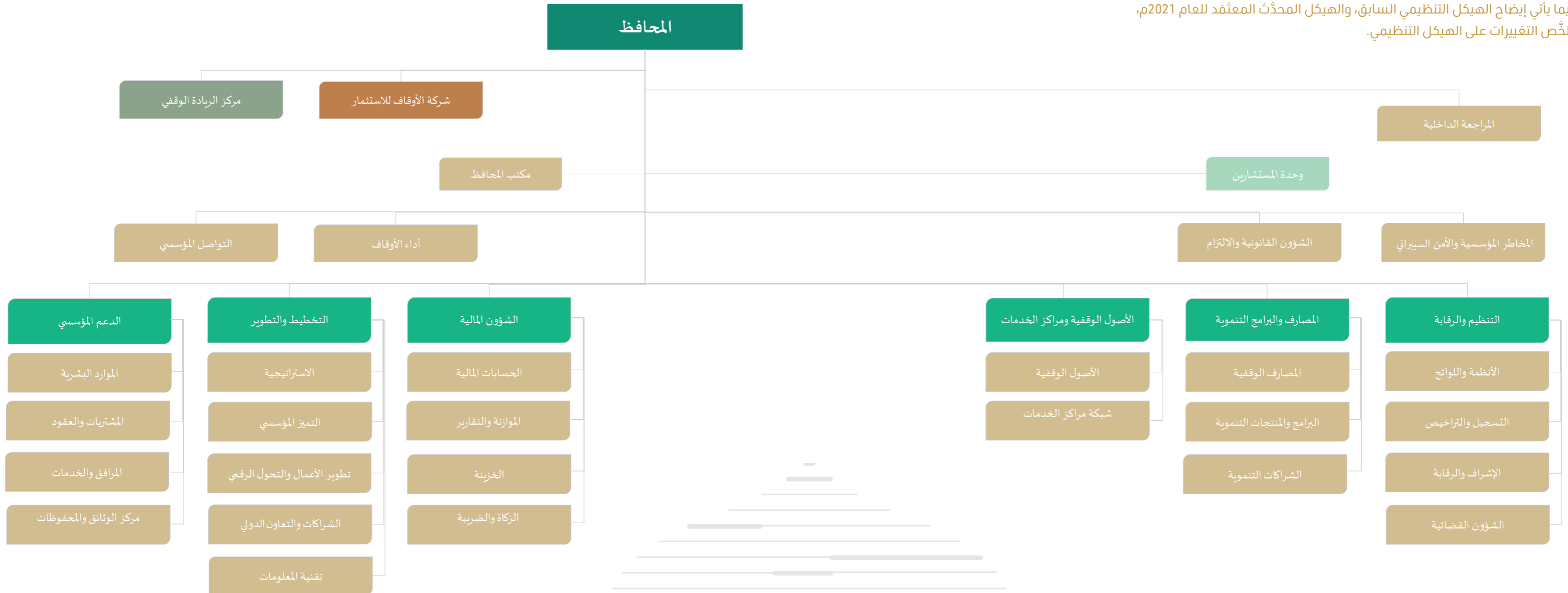
2 - التنظيم الإداري:

الهيكل التنظيمي:

أعدت الهيئة هيكلتها التنظيمية بعد دراسةٍ واطّلاعٍ على أفضل الممارسات المعمول بها لدى الهيئات والمؤسسات المماثلة محلياً ودولياً؛ ممّا جعله ممدّناً للوصول إلى الأهداف، ومرتبباً للعلاقات بين القطاعات التنفيذية داخل الهيئة، ومنطلقاً لتحديد الاحتياج من الكوادر البشرية حسب اختصاصاتها ومهامها.

وفي العام 2021م جرى تحديث الهيكل التنظيمي بما يسهم في معالجة التحديات الحالية ويزيد فاعلية الهيئة لتطبيق استراتيجيتها والمهام المناطة بها.

وفيما يأتي إيضاح الهيكل التنظيمي السابق، والهيكل المحدّث المعتمد للعام 2021م، وملخّص التغييرات على الهيكل التنظيمي.



مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة هو السلطة العليا في الهيئة، والمشرف على إدارة شؤونها وتصريف أمورها، ووضع الاستراتيجية والسياسة العامة لها، ومتابعة أداء إدارتها التنفيذية.

ويتكوّن المجلس من الرئيس و15 عضواً وفقاً لنظام الهيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1437/2/26هـ، وتفقد اجتماعاته كل شهرين على الأقل، ويصدر قراراته في الموضوعات المتعلقة بالأنظمة والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بقطاع الأوقاف في المملكة، والشؤون العامة للهيئة.

من أبرز القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في العام المالي 2021م:

- 1 / اعتماد النموذج التشغيلي والهيكل التنظيمي المحدّث للهيئة.
- 2 / اعتماد استراتيجية التحوّل الرقمي للهيئة.
- 3 / اعتماد استراتيجية التواصل الخارجي للهيئة.
- 4 / اعتماد عدد من اللوائح التنظيمية الموجهة إلى القطاع الوُفّفي.
- 5 / اعتماد تطوير منظومة التشغيل العقاري للأصول الوُفّفية.
- 6 / تشكيل لجنة المكافآت والترشيحات.

وغير ذلك من القرارات المتعلقة بالمجالات الاستراتيجية والتنظيمية والاستثمارية.

وتتولى الأمانة العامة لمجلس الإدارة الترتيب واجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتوثيقها وإعداد محاضرها، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة لأعمال المجلس واللجان، ومتابعة إنفاذ قرارات المجلس، بما يعزّز من كفاءة العمل، ويرفع مستوى الأداء.

ويتكوّن المجلس من أصحاب المعالي والسعادة:

معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، رئيس مجلس الإدارة.

أ. عماد بن صالح الخراشي
محافظ الهيئة العامة للأوقاف، نائب رئيس مجلس الإدارة.

الشيخ سليمان بن فهد الخميس
عضو المجلس، ممثل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

الشيخ سلمان بن فوزان الفوزان
عضو المجلس، ممثل وزارة العدل.

د. عبدالوهاب بن عبد الله الرسيني
عضو المجلس، ممثل الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

أ. طارق بن عبد الله الشهيب
عضو المجلس، ممثل وزارة المالية.

أ. أحمد بن صالح الماجد
عضو المجلس، ممثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

د. عبدالرحمن بن عمر البراك
عضو المجلس، ممثل وزارة التعليم.

د. جاسر بن سليمان الحربش
عضو المجلس، ممثل هيئة التراث.

أ. محمد بن عبد الله العقلا
عضو المجلس، ممثل الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومُن في حُكمهم.

م. فيصل بن سيف الدين السمودي
عضو المجلس، ممثل من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي لها نشاط في مجال الأوقاف.

أ. ناصر بن محمّد السبيعي
عضو المجلس، أحد رجال الأعمال الذين لهم أوقاف.

أ. عبدالرحمن بن مولاي البيزوي
عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.

أ. أديب بن عبد الله الزامل
عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.

د. عبد الله بن محمّد المنصور
عضو المجلس، مختص شرعي في المعاملات المالية والاقتصادية.

د. يحيى بن محمد زمزمي
عضو المجلس، ممثل من المؤسسات الوُفّفية الخاصة.



الوظائف الشاغرة

41



عدد الوظائف
المعتمدة

421

3 - القوى البشرية:

الوظائف المعتمدة والوظائف
الشاغرة:

بلغ عدد الوظائف المعتمدة 376 وظيفة، وعدد الوظائف الشاغرة 7 وظائف.



نسبة غير السعوديين

2%



نسبة السعوديين

98%

الموارد البشرية حسب الجنسية:

بلغت نسبة الموظفين السعوديين في عام 2021م 98% ، مقابل 98% في العام 2020م.

الشغوة

المتحقق

98%

المستهدف

98%

م2020

98%

98%

م2021



الهيكل التنظيمي المحدث

6



الهيكل التنظيمي السابق

4



الوحدات الإدارية

القطاعات

الوحدات الرئيسية

28

20

أثر التغييرات على الهيكل التنظيمي:

- التركيز على أدوار الهيئة الرئيسية (التنظيم والرقابة، التخطيط والتطوير، الأمانة).
- فصل الوحدات التنظيمية التي يُهدَف إلى تخصيصها مستقبلاً.
- فصل المهام والتركيز على التخصص في الأعمال.
- تعزيز دور تطوير الأعمال والتحول الرقمي.
- تعزيز دور الحوكمة وتفعيل دور الأنظمة الإدارية.
- الموازنة مع الأنظمة والتشريعات الحكومية الإلزامية.



4- الوضع الراهن للمباني المخصصة للهيئة:

يبلغ عدد المباني المخصصة للهيئة 14 مبنى، جميعها مستأجرة، كما يبين الجدول الآتي:

التمثيل	اسم المبنى	الموقع (المدينة، الحي، الشارع)	مساحة الأرض	عدد الأدوار	نوع الاستخدام (مملوك، مستأجر)	مدة الإيجار
1	المقر الرئيس (CU01)	الرياض - حي النخيل - المدينة رقمية CU01	2م7.578	8	مستأجر	3 سنوات
2	مركز خدمات الأوقاف - الرياض	الرياض - حي المروج - الدائري الشمالي	2م2.474	5	مستأجر	3 سنوات
3	مركز خدمات الأوقاف - مكة المكرمة	مكة المكرمة - شارع الملك عبدالعزيز بن عبدالعزيز	2م1.825	3	مستأجر	5 سنوات
4	مركز خدمات الأوقاف - المدينة المنورة (مؤقت)	المدينة المنورة - حي القبائل - طريق سلطنة العام	2م450	2	مستأجر	سنة
5	مركز خدمات الأوقاف - المدينة المنورة (دائم)	المدينة المنورة - طريق الملك عبدالله الدائري الثاني	2م2.659	4	مستأجر	3 سنوات
6	مركز خدمات الأوقاف - جدة	جدة - حي الفيحاء - طريق الملك عبدالله	2م312.78	1	مستأجر	سنة
7	مركز خدمات الأوقاف - القصيم	بريدة - تقاطع طريق أبي بكر الصديق مع طريق علي بن أبي طالب (رضي الله عنهما)	2م319	1	مستأجر	سنة
8	مركز خدمات الأوقاف - الأحساء	الهفوف - حي السليمانية - طريق الرياض	2م400	1	مستأجر	سنة
9	مركز خدمات الأوقاف - الدمام	الدمام - أبراج النخيل - شارع الخليج - حي الشاطئ	2م363	1	مستأجر	سنة
10	مركز خدمات الأوقاف - جازان (مؤقت)	جازان - الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم	2م256	1	مستأجر	3 أشهر
11	مركز خدمات الأوقاف - جازان (دائم)	جازان - شارع الملك عبدالعزيز وشارع الثلاثين بجوار مصرف الراجحي	2م498.9	2	مستأجر	3 سنوات
12	مركز خدمات الأوقاف - الباحة	الباحة - شارع الأمير فيصل بن محمد - وسط البلد	2م300	1	مستأجر	3 سنوات
13	مركز خدمات الأوقاف - أبها	أبها - حي الخرفان - الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	2م245.5	2	مستأجر	3 سنوات
14	مركز الأرصد الافتتاحية	الرياض - بوند	2م470	1	مستأجر	سنة



موظفون

320



موظفات

60

الموارد البشرية حسب الجنس:

بلغ عدد الموظفين في الهيئة 320 موظفاً، وبلغ عدد الموظفات 60 موظفة، بنسبة بلغت 16% من إجمالي الموارد البشرية في الهيئة.

16%

نسبة الموظفات إلى الموظفين



مجموع القوى العاملة في عام 2020

سعودي | غير سعودي



7

256



0

42

مجموع القوى العاملة في عام 2021

سعودي | غير سعودي

7

313

0

60

التدريب والابتعاث:

بلغت نسبة التدريب من إجمالي عدد الموظفين 90,61%، وهي نسبة مرتفعة نابعة من إيمان الهيئة بأهمية التدريب المستمر في رفع كفاءة وإنتاجية وقدرات ومهارات الموارد البشرية.

90,61%

نسبة التدريب من إجمالي عدد الموظفين



وقد بلغت نسبة المتحقّق إلى المستهدف في الدورات الإدارية 128%، وفي الدورات المهنية 108,4%، وفي الدورات الفنية 108.8%، وفي الدورات الأخرى 31.2%. وفي العام 2021 م بلغ عدد الموظفين المبتعثين 5، منهم 3 لنيل درجة البكالوريوس، و 2 لنيل درجة الدكتوراه، وتخرّج موظّف مبتعث واحد نال درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال، كما يبيّن الجدول الآتي:

الدرجة العلمية	الابتعاث		التخرّج		نسبة الفعلي إلى المستهدف	العدد الفعلي	العدد المستهدف	التخصّص
	العدد	نسبة الفعلي إلى المستهدف	العدد	نسبة الفعلي إلى المستهدف				
بكالوريوس	5	60%	0	0	0	0	0	إدارة أعمال
ماجستير	5	40%	1	0	0	0	0	إدارة أعمال

خاتمة

بعد استعراض الإنجازات المتحققة في العام 2021م، ومع فخرنا بها، يتزايد إصرارنا على مواصلة مسيرة النجاح والعطاء، لتحقيق أهداف الهيئة العامة للأوقاف في تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها، بما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

وبغون الله تعالى سنواصل الهيئة جهودها للارتقاء بمستوى فاعلية الأداء في القطاع الوقفي، والنهوض بأثره التنموي واستدامته، وتيسير الخدمات المقدمة للمستفيدين.

ونسأل الله تعالى أن يوفقنا وإياهم لمزيد من العمل لقا فيه مزيد من التقدم والازدهار لمملكتنا الغالية.



www.awqaf.gov.sa



@awqaf_ksa

الرقم الموحد
8003030066